جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٣٥)

التكوين الرأسمالى الثابت وأثره على واقع التنمية فى مصر

اعداد

دكتور/ فتحى الحسينى خليل

ديسمبر ١٩٨٢

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

التكوين الرأسمالى الثابت وأثره على واقع التنمية فى مصر

المحتويات

مقدمة

الفصل الأول : أزمة التنمية في مصر وموقع التكوين الرأسمالي منها

١ـ١ : أزمة التنمية فى مصر

١ـ١ـ١ : فجوة الموارد

١ـ١ـ٢ : الخلل الهيكلى فى ميزان المدفوعات

١ـ١ـ٣ : الدين الخارجى

١ـ١ـ٤ : درجة انكشاف الاقتصاد المصرى للخارج

١ـ٢ : التكوين الرأسمالى وبناء الوعاء المادى للتنمية

الفصل الثاني : التكوين الرأسمالي

٢ـ١ : مقدمه

٢ـ٢ : مفهوم التكوين الرأسمالى

٢ـ٣ : عناصر التكوين الرأسمالى

الفصل الثالث : تمويل التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي

٣ـ١ : مقدمه

٣ـ٢ الفجوة التمويلية على مستوى الاقتصاد القومى

٣ـ٣ : الفجوة التمويلية على مستوى الحكومة والقطاع العام

الفصل الرابع : التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي

٤ـ١ : مقدمة

٤ـ٢ : التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى وأثره على معدل النمو

٤ـ٣ : التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب النشاط الاقتصادى وأثـــــره على مسار التنمية والتوازن القطاعى

٤ـ٤ : التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب المكونات السلعية وأثره علـــى القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى

٤ـ٥ : التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب الملكية وأثره على المحتـــوى الاجتماعى لعملية للتنمية ٠

الملحق الاحصائى :

أهم المراجع :

مقدمـــــة :

يؤرخ للتنمية فى مصر فى كتابات التنمية والتخطيط ، ودون الاقلال من أهمية الانجازات السابقة *، ببداية التخطيط القومى الشامل فى بداية الستينات ، حيث شرعت مصر فى اعـداد وتنفيذ أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٥٩/٦٠ ـ ٦٤/٦٥ وذلك فـــى اطار خطة عشرية استهدفت مضاعفة الدخل القومى خلال الستينات . وبالفعل حققت تلـك الخطة ٥٩/٦٠ ـ ٦٤/١٩٦٥ بداية طيبة وجادة للتنمية فى مصر ، حيث ارتفع معـــدل نمو الناتج المحلى الاجمالى السنوى فى المتوسط خلال الفترة حوالى ٥ر٦٪ . ولكن عمليـة التنمية تعرضت فى النصف الثانى للعديد من الضغوط الداخلية والخارجية كان أبرزها عـدوان ١٩٦٧ واغلاق قناة السويس واحتلال سيناء وحرمان مجهودات التنمية من ثرواتها المعدنيـة وأهمها البترول وكذلك اشتداد حدة الضغوط الاقتصادية الخارجية من الدول الرأسماليـة المتقدمة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية . الأمر الذى انعكـس فى هبوط معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٦٥/٦٦ ـ ٦٩/١٩٧٠ حيث بلغ فى المتوسط ٣ر٣٪ ، ومن ناحية أخرى أدى ذلك الى ارتباك عملية التخطيط والتخلى عن الخطط الخمسية الى خطط سنوية أو لثلاث سنوات تحمل مسميات مختلفة (خطة الانجـاز ٦٥/٦٦ ـ ٦٧/١٩٦٨) . بل أنه فى بعض سنوات هذه الفترة (٦٥/٦٦ ـ ٦٦/٦٧ ـ ٦٧/١٩٦٨) قد انخفض متوسط دخل الفرد ، نتيجة لارتفاع متوسط معدل النمو السكانـى (٨ر٢٪) وانخفاض معدلات النمو السنوية فى الناتج المحلى الاجمالى (على اساس أسعـار ١٩٦٥) حيث كانت ٦ر٪ ، ـ ٢ر١٪ ، ٦ر٤٪ خلال تلك السنوات على التوالى .

---

*

ومع بداية السبعينات وحتى عام ١٩٧٣ (ووقوع حرب ١٩٧٣) تحسن أداء الاقتصاد المصرى قليلا بالمقارنة بالفترة ٦٥/٦٦ ــ ٦٩/١٩٧٠ ، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى خلالها الى ٨ر٣٪ ، ولكنه ظل أقل بكثير من متوسط معدل النمو السنوى المتحقق خلال فترة الخطة الخمسية ٥٩/٦٠ ــ ٦٤/١٩٦٥ والذى قدر فى المتوسط بـ ٥ر٦٪ . وفى الفترة المتبقية من السبعينات ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى حيث بلغ متوسط الفترة ٧٤ ــ ١٩٧٨ حوالى ٦ر٩٪ .

نخلص من ذلك الى أن الاقتصاد المصرى لم يستطع أن يحافظ على انطلاقته التنموية التى بدأت مع الخطة الخمسية الأولى ، وتذبذبت معدلات النمو السنوية بالشكل الذى أدى الى انتكاسات واضحة لمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة فى بعض السنوات وبعبارة أخرى ، لم تستطع مجهودات التنمية التى بذلت خلال الحقبتين (الستينات والسبعينات) من المحافظة على معدل نمو معين (ولو متواضع) لفترة طويلة نسبيا ، كان يمكن أن يؤدى الى اعطاء نتائج ملموسة فى مستوى دخل الفرد خلال تلك الفترة الطويلة نسبيا من التنمية فى مصر .

وقد واكب هذه المسيرة التنموية فى مصر على مدى الحقبتين ، ظهور العديد من الكتابات التنموية والتخطيطية التى استهدفت تحليل التجربة أو التنظير لها ، وقد ساد غالبيتها دافع التفسير أو دافع التبرير . ومن ثم كان التركيز من خلالها يدور حول تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية ومختلف الضغوط والعوامل الداخلية والخارجية التى حكمت عملية التنمية أو لأحد مراحلها . وقد جاءت معظم هذه الكتابات خالية من تحليل حركة التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى رغم أهميته المحورية فى عملية التنمية ، باعتباره يمثل الوعاء المادى (العينى) لها . ذلك أن مجهودات التنمية تستهدف بالأساس زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى ، والتى تعتمد أولا وأخيرا على تنمية الوعاء البشرى وزيادة انتاجيته من ناحية ، وتنمية الوعاء المادى وزيادة كفاءته من ناحية ثانية . ويمثل الوعاء الأول (البشرى) محور اهتمام دراسات تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية . كما يمثل الوعاء الثانى

المادى (العينى) لها • ذلك أن مجهودات التنمية تستهدف بالأساس زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى ، والتى تعتمد أولا وأخيرا على تنمية الوعاء البشرى وزيادة انتاجيته من ناحية ، وتنمية الوعاء المادى وزيادة كفاءته من ناحية ثانية • ويمثل الوعاء الأول (البشرى) محور اهتمام دراسات تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية • كما يمثل الوعاء الثانى (المادى أو العينى) محور اهتمام دراسات الاستثمار وتخصيص الموارد المادية وترشيدها ورفع كفاءتها الانتاجية • وبمقدار ما يمكن أن نحققه فى المجالين يتحدد حجم ومقدار النمو فى الطاقة أو القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى • ومن هنا كان اهتمامنا بموضوع التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى باعتباره أحد المحددين الأساسيين للقدرة الانتاجية للاقتصاد المصرى ، والذى يجب أن تتجه اليه الكتابات التنموية والتخطيطية فى مصر فى هذه المرحلة خاصة ونحن نجدد السير على أسلوب التخطيط التنموى مع بداية العقد الثالث للتنمية فى مصر (الثمانينات) • ان تفاقم مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات وماصاحبها من زيادة الاعتماد على العالم الخارجى والأزمات الجزئية فى سوق بعض المنتجات الزراعية والصناعية ، اضافة الى التدهور الواضح فى المرافق العامه والخدمات الأخرى (الصحة والتعليم ••• الخ) ، كل ذلك وغيره ماهو الا نتائج طبيعة لممارساتنا فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى ومايترتب عليه (بالاضافة الى ممارساتنا فى تنمية الوعاء البشرى ورفع كفاءته الانتاجية) من شكل وطبيعة التوسع فى القدرة الانتاجية للاقتصاد المصرى خلال فترة التنمية والتى تقدر بحوالى ربع قرن •

وقد حاولنا دراسة وتحليل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى وأثره على واقع التنمية من خلال أربعة فصول • اهتم الفصل الأول منها بأزمة التنمية فى مصر وموقع التكوين الرأسمالى منها • فى هذا الفصل انصب التحليل على المظاهر الرئيسية لأزمة التنمية وهى أربعة :فجوة الموارد ، الخلل الهيكلى فى ميزان المدفوعات ، الدين الخارجى ودرجة انكشاف الاقتصاد المصرى للخارج • ثم محاولة الكشف عن دور وأهمية التكوين الرأسمالى (التراكم) فى بناء وتوسيع الوعاء المادى (العينى) للتنمية • واهتم الفصل الثانى بتحديد مفهوم التكوين الرأسمالى وعناصره الأساسية ، بما يعكس الرؤية التنموية وينسجم فى ذات الوقت

مع المفاهيم العامه للحسابات القومية المعمول بها فى مصر • ومن منطلق الرؤية التنموية فى تحليل التكوين الرأسمالى والتى تتطلب ضرورة التحليل المتكامل لجانبى التمويل والتكوين فى نشاط التراكم اهتم الفصل الثالث بتحليل جانب التمويل بهدف الكشف عن الفجوة التمويلية على المستويين القومى والحكومة والقطاع العام (فجوة التمويل العام) وخصص الفصل الرابع والأخير، لتحليل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى بصورة عامة وحسب بعض المعايير الرئيسية • فبصورة عامة اهتمت الدراسة بتحليل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى وأثره على معدل النمو ، تحليل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب النشاط الاقتصادى وأثره على مسار التنمية والتوازن القطاعى ، تحليل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب المكونات السلعية وأثره على بناء القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى • وأخيرا التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب الملكية وأثره على الكفاءة الانتاجية والمحتوى الاجتماعى لعملية التنمية خلال الحقبتين (الستينات والسبعينات) •

ونود أن ننوه بالصعوبات التى واجهت هذه الدراسة والتى ترجع بالأساس الى النقص الشديد فى البيانات المتاحة عن نشاط (التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى بصفة عامة واختلاف التصنيفات فيما هو متاح منها من سنة الى أخرى ، بما لايساعد على بناء سلسلة زمنية لها لفترة معقولة • هذا بالاضافة الى اختلاف التقديرات المتوفرة من مصدر لآخر دون اعطاء المعلومات التى تساعد على تعديل البيانات الاحصائية واجراء التوفيق بينها ومع ذلك كله فاننا نعتقد أن أحد جوانب أهمية هذه الدراسة هو الكشف عن أوجه القصور فى البيانات الاحصائية المتوفرة وضرورة العمل على توفيرها ومراعاة المعايير الرئيسية فى جمع وتبويب تلك البيانات عن التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى ، بما يساعد على انجاح عملية التخطيط • هذا بالاضافة الى ما قدمته الدراسة من لتحليل مختلف الجوانب الرئيسية فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى (ومن ثم طبيعة وحجم الوعاء المادى للتنمية) بما يساعد على فهم وتحليل محصلة عملية التنمية فى مصر خلال الحقبتين •

الفصـــل الأول

أزمة التنمية فى مصر وموقع التكوين الرأسمالى منهـــا

١ــ١ : أزمة التنمية فى مصر

١ــ١ــ١ : فجوة الموارد

١ــ١ــ٢ : الخلل الهيكلى فى ميزان المدفوعات

١ــ١ــ٣ : الدين الخارجى

١ــ١ــ٤ : درجة انكشاف الاقتصاد المصرى للخارج

١ــ٢ : التكوين الرأسمالى وبناء الوعاء المادى للتنمية

الفصل الأول

أزمة التنمية فى مصر وموقع التكوين الرأسمالي منها

١- أزمة التنمية فى مصر

لاخلاف على أن الاقتصاد المصرى وبعد مايقرب من ربع قرن من مجهودات التنمية يعيش أزمة اقتصادية حادة . ولاتتمثل المخاطر الحقيقية لتلك الأزمة ، فى ذلك الحجم الهائل من الصعوبات والمشاكل التى ينوء بها الاقتصاد المصرى فى سبيل توفير احتياجات المواطن المصرى من الغذاء والمسكن والملبس ، بقدر ماتعنيه تلك الأزمة من مخاطر حقيقية تحيط بواقع ومستقبل عملية التنمية ذاتها . ذلك أنه من المؤكد ان مايمكن ان يتحقق من تنمية (أو نمو) فى الاقتصاد المصرى اليوم ، انما يتوقف فى جزء كبير منه على حصاد الماضى أى على ماتم انجازة فى السنوات السابقة . كما أن مايمكن أن نحققه من تنمية فى المستقبل انما يتوقف فى جزء كبير منه على مانستطيع تحقيقه اليوم . ويتمثل الجزء المكمل لذلك ، فى ذلك القدر من ترشيد استخدام الموارد المتاحة والممكنة الذى يمكن ان نحققه اليوم بالمقارنة بما حققناه فى الماضى ، ومايمكن أن نتوصل اليه فى المستقبل ان هذا هو منطق استمرارية التنمية فى معناة الأوسع والأشمل .

وترجع معظم كتابات التنمية عمر التنمية فى مصر الى عام ١٩٥٨ ، وهو بداية تنفيذ برنامج السنوات الخمس الأول للتصنيع الذى أعد عام ١٩٥٧ (ونظيره للقطاع الزراعى) وان كانت البداية الجادة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فى مصر قد بدأت بالخطة الخمسية الأولى ٥٩/٦٠ - ٦٤/١٩٦٥ كجزء من الخطة العشرية ٥٩/٦٠-٦٩/١٩٧٠ والتى استهدفت مضاعفة الدخل القومى . وكان الحصاد العام لتلك المسيرة التنموية فى مصر ورغم الجهود الواضحة التى بذلت ، فى جانبه الايجابى : هو نمو الناتج المحلى الاجمالى على مدى ١٦ عاما (من ١٩٦٠ - ١٩٧٦) بمعدل سنوى مقداره ٥٪ . ابتلعت معظمه الزيادة السكانية ، بحيث لم يسمح معه لمتوسط دخل الفرد الحقيقى (باستخدام أسعار عام ١٩٦٥) أن ينمو باكثر من ٢ر٧٪ سنويا خلال تلك الفترة . وكان أهم نقاط

الضعف المأخوذة على مسيرة التنمية ابان تلك الفترة ، هى عدم قدرتها على المحافظة على معدل معقول للنمو هذا المعدل المعقول للنمو ليس بالضرورة عاليا وفوق طاقة الاقتصاد المصرى فى ظل الظروف التى مر بها ابان تلك الفترة . ولكن من ناحية أخرى لم يكن من المقبول أن نرى ذلك التذبذب الكبير فى معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى . فباستخدام أسعار ١٩٦٥ ، قدر البنك الدولى [1] هذا المعدل السنوى لنمو الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٦٥ بمقدار ٧٪ . هبط بعدها عام ١٩٦٦ الى ٦ر٠٪ ثم الى أدنى مستوى له عام ١٩٦٧ الى -٢ر١٪ . ثم أخذ فى التحسن عام ١٩٦٨ فبلغ ٦ر١٪ ، وارتفع فى أعوام ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ليبلغ ٩ر٦٪ و ٣ر٦٪ على التوالى ، ليعاود هبوطه مرة أخرى الى ٢ر٤٪ ، ٩ر١٪ ، ٨ر٢٪ فى الأعوام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ على التوالى . وأخيرا يأخذ المعدل المذكور طريقة الى الصعود فى السنوات التالية ليصل الى ٢ر٨٪ ، ٤ر٩٪ ، ٠ر١٠٪ وأخيرا ٥ر١١٪ فى الأعوام ١٩٧٤ ، ٢٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ على التوالى . وكم كانت النتيجة الملموسة مأساوية اذ أن متوسط دخل الفرد الحقيقى الذى أمكن زيادته فى الفترة من ٦٠ - ١٩٦٥ بمعدل ٢ر٤٪ سنويا ، هبط فى الفترة بين ٦٦-١٩٧٣ الى اقل من ١٪ ، بل أنه فى الفترة ٦٦-١٩٦٨ وكذلك فى عام ١٩٧٢ حقق متوسط دخل الفرد الحقيقى هبوطا فعليا .

الا أن هذا الحصاد العام لمسيرة التنمية فى مصر ، ومهما قيل فى مجال تبريرها أو البحث عن أسباب تعثرها فى بعض فتراتها وهو ما يخرج عن مجال اهتمامنا فى هذه الدراسة ، لا يجب أن يخفى عن أعيننا حقيقة عمق المأزق الذى تتعرض له تلك المسيرة اليوم وفى المستقبل . وقد يكون من المفيد أن نقول أن هذا المأزق الذى تتعرض له عملية التنمية فى مصر اليوم وفى المستقبل ، وان كان نتيجة طبيعية لممارساتنا التنموية الماضية ، فعلا وفكرا ، بحيث يساعد على ابراز سلبيات تلك الممارسات وعيوب حصادها ، الا أنه يأخذ بأيدينا ليضعها على حجم ونوعية تحديات مسيرة التنمية فى مصر وفى الحاضر والمستقبل ، وذلك دون ماتكون

World Bank, World Tables 1976 (Baltimore: Johns Hopkins University Press 1976) and World Bank estimates.

مدعاة الى نظرة تشاؤمية • ويأخذ هذا المأزق مظاهرة الحقيقية والخطيرة فى الآتـــى [1] :

١ــ١ــ١ : فجوة الموارد Resource Gap

وتعرف عادة بالفرق بين الاستثمار الاجمالى واجمالى الادخار المحلى ، أو بالفـــرق بين الواردات والصادرات من السلع والخدمات (فيما عدا خدمات عوامل الانتاج) وعليـــة يمكن القول ، أن المقصود بفجوة الموارد هو مقدار العجز فى الادخار المحلى عن مواجهـــة الاستثمار أو العجز فى الصادرات عن الواردات • ومن ثم فان الحالة المقابلة لفجوة المـــوارد هى فائض الأدخار Saving Surplus أو الصادرات Exports Surplus

وقد جاءت مسيرة التنمية فى مصر مصحوبة بفجوة واضحة ومتزايدة فى الموارد وهو ماتوضحـــة الأرقام الواردة فى الجدول رقم (١) • فبعد أن كانت مصر تتمتع بفائض فى الموارد مقـــداره ٢٨ مليون جنيه و١ر٩ مليون جنيه فى الأعوام ١٩٥٠ ، ١٩٥٥ على الترتيب أصبحت تعانـــى من فجوة موارد متزايدة منذ بداية الستينات وحتى وقتنا الحاضر • وقد يكون ذلك وضعـــا منطقيا تقتضية عملية التنمية والرغبة فى التسريع بمعدلاتها • لكن مانلاحظه هو اتساع حجمهـــا بشكل مضطرد تقريبا خلال الفترة من ٦٠ ــ ١٩٧٨ لتصل الى ١١٧٧ مليون جنيه عـــام ١٩٧٨ بعد ان كانت ٣ر٨ مليون جنيه و١ر٨٩ مليون جنيه فى أعوام ١٩٦٠ و١٩٦٥ علـــى الترتيب • بل أن هذا الاتساع كان واضحا حتى فى السنوات التى شهدت معدلات منخفضـــة للتنمية (فى عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ بلغت فجوة الموارد ١ر١٩٦ مليون جنيه و ٥ر١٩٥ مليـــون جنيه ، فى الوقت الذى كان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى السنوى المحقق فيهمـــا هو ٩ر١٪ ، ٨ر٢٪ على الترتيب) • وتزداد خطورة الموقف وضوحا فيما لو نظرنا الـــى الأهمية النسبية لتلك الفجوة بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى المتحقق خلال تلك الفـــترة حيث ازدادت نسبة تلك الفجوة الى الناتج المحلى الاجمالى بشكل واضح منذ عام ١٩٧٥ • فقد بلغت هذه النسبة أعلى معدل لها عام ١٩٧٥ (٢٠٪) بعد أن كانت ٦ر٪ عـــام ١٩٦٠ ، ٨ر٣٪ عام ١٩٦٥ • وانخفضت فى عام ١٩٧٦ الى ٦ر١٢٪ ثم الى ٩ر١٠٪ فى عام ١٩٧٧

(١) نود أن نشير هنا الى اننا لسنا بصدد تحليل مفصل لمشاكل وصعوبات التنمية بقـــدر مانستهدف من ابراز حجم ونـوع التحديات الحقيقية لعملية التنمية ذاتها فى مصر •

جـــدول (١)

فجوة الموارد وأهميتها فى الناتج المحلى الاجمالى

(بملايين الجنيهات)

السنوات	فجـوة المـوارد	% من الناتج المحلى الاجمالى
١٩٦٠	٨ر٣	٦
١٩٦٥	٨٩ر١	٣ر٨
١٩٧٠	١٣٩ر٧	٤ر٦
١٩٧١	١٦٥ر٣	٥ر١
١٩٧٢	١٩٦ر١	٥ر٨
١٩٧٣	١٩٥ر٥	٥ر٤
١٩٧٤	٥٦٥ر٠	١٢ر٠
١٩٧٥	٩٧٣ر٧	٢٠ر٠
١٩٧٦	٧٣٧ر٠	١٢ر٦
١٩٧٧	٨٢٩ر٠	١٠ر٩
١٩٧٨	١٧٧٧ر٠	١٣ر٦

المصـــدر:

World bank; Egypt economic management in a period of Transition; AW.B Country Economic Report(KhalidikR AM; Coordinating Author)1980; P. 407.

وقد ارتفعت ثانية فى عام ١٩٧٨ لتصل الى ٦ر١٣٪ • وهو الأمر الـــــذى يحمل فى ثناياه مخاطر حقيقية تحيط بعملية التنمية ومستقبلها فى مصر على ماسيأتى بيانـــــه فيما بعد •

١ــ١ــ٢ : الخلل الهيكلى فى ميزان المدفوعات :

يعانى ميزان المدفوعات ، ويعانى معه بالتالى الاقتصاد المصرى ، من خلل هيكلـــى يتمثل فى ذلك العجز الكبير والمزمن فى الميزان التجارى • هذا العجز الذى يعكس واقـــع وظروف وأوضاع الجهاز الانتاجى للاقتصاد المصرى فى مواجهة الأجهزة الانتاجية للـــــدول الأخرى خاصة المتقدمة منها • تلك الأوضاع والظروف الناجمة عن أوضاع التخلف وماتعنيـــه من انحراف وتشوه وعدم مرونة الجهاز الانتاجى من ناحية وتدهور كفاءته الانتاجية من ناحيـــة أخرى بحيث يؤدى ذلك بالاضافة الى طبيعة التغير فى أسعار السلع الصناعية بالمقارنـــــة بأسعار السلع الزراعية والأولية (تغير معدل التبادل الدولى) ، الى عجز الاقتصاد المصرى على زيادة صادراته المنظورة وغير المنظورة بشكل ملموس يتناسب مع احتياجاته المتزايـــــدة من الواردات (منظورة وغير منظورة) لخدمة أغراض التنمية من ناحية وسد احتياجات المعيشة للزيادة السكانية من ناحية أخرى • ولذلك يعتبر الميزان التجارى أو ميزان العمليات الجارية أهم أجزاء أو عصب ميزان المدفوعات نظرا لارتباطه بعمليات الانتاج الجارى فى الاقتصـــــاد القومى ومن ثم التأثير عليها سلبا أو ايجابا •

ودون الدخول فى تفاصيل ميزان المدفوعات المصرى الذى يوضحه الجدول رقـــــم (٢) فى الفترة الأخيرة ٧٤ ــ ١٩٧٩ ، فانه يمكننا الوقوف على حجم الفجوة الرهيبـــــة فى المعاملات السلعية (صادرات وواردات السلع) والتى تعكس حالة الضعف الشديـــــد للجهاز الانتاجى المصرى • هذه الفجوة تضيق نسبيا بعد اضافة محصلة المعاملات غـــــير المنظورة (الخدمية) نظرا لتزايد عائدات المرور فى قناة السويس ، السياحة ، وتحويـــــلات المصريين العاملين بالخارج ، •••• الخ • ان نظرة سريعة الى رصيد المعاملات السلعية

جـــدول (٢)

ميزان المدفوعات لجمهورية مصر العربيـة

(بملايين الجنيهات)

المعاملات الجارية	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١ــ المعاملات السلعية						
حصيلة الصادرات	٦٥٣ر٩	٦١٢ر٨	٦٢٩ر٧	٧٧٩ر٦	٧٧٦ر٢	٨٢١ر٣
مدفوعات بمن الواردات	١٢٥٢ر٨	١٦٩١ر١	١٦٤٦ر٢	١٧٦٦ر٠	٢٠٦٧ر١	٢١٨٣ر٤
الميزان التجارى	ــ ٥٩٨ر٩	ــ ١٠٧٨ر٣	ــ ١٠١٦ر٥	ــ ٩٨ر٤٦	ــ ١٢٩٠ر٩	ــ ١٣٦٢ر١
٢ــ المعاملات غير المنظورة						
متحصـــلات	٢٧٧ر٦	٤٤٢ر٥	٧٧٣ر٤	٩٩٨ر٥	١٣٤٨ر٣	١٤٢٣ر٧
مدفوعـــات	٢١١ر٤	٣١٢ر٨	٣٤٩ر٩	٥٠٥ر٢	٥٥٥ر٨	٥٧٨ر٥
الرصيـد	+ ٦٦ر٢	+ ١٠٩ر٧	+ ٤٢٣ر٥	+ ٤٩٣ر٣	+ ٧٩٢ر٥	+ ٨٤٥ر٢
٣ــ رصيد المعاملات الجارية	ــ ٥٣٢ر٧	ــ ٩٦٨ر٦	ــ ٥٩٣ر٠	ــ ٤٩٣ر١	ــ ٤٩٨ر٤	ــ ٥١٥ر٩
٤ــ التحويلات	٤٠٥ر٢	٤٢١ر٣	٢٧٨ر١	١٧٤ر٢	١٣٥ر٠	١٢٥ر٦
٥ــ صافى المعاملات الجارية و التحويلات	ــ ١٢٧ر٥	ــ ٥٤٧ر٣	ــ ٣١٤ر٩	ــ ٣١٨ر٩	ــ ٣٦٣ر٤	ــ ٣٩٠ر٣
٦ــ صافى العمليات الرأسمالية	١٥٧ر٧	٦٩٥ر٣	٣٤٦ر٠	٣٨٨ر٠	٤١٢ر٠	٤٨٢ر٥
٧ــ صافى العجز أو الفائض	+ ٣٠ر٢	+ ١٤٨ر٠	+ ٣١ر١	+ ٦٩ر١	+ ٤٨ر٦	+ ٩٢ر٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والأحصاء ، المؤشرات الاحصائية لجمهورية مصر العربية ٥٢ ــ ١٩٧٩ ، يوليو ١٩٨٠ ، صـ ٣٥ .

تكفى لأن تكشف ذلك العجز الهيكلى (المزمن) فى الميزان التجارى ، ذلك العجز الـذى تطور بسرعة فائقة من ٩ر٥٩٨ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ، الى ٣ر١٠٧٨ مليون ، ٥ر١٠١٦ مليون ، ٤ر٩٨٦ مليون ، ٩ر١٢٩٠ مليون ثم الى ١ر١٣٦٢ مليون جنيه فى السنوات ١٩٧٥ ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على الترتيب . ورغم الزيادات الواضحة فى متحصلات مصر عن صادراتها غير المنظورة ، فقد بقى العجز فى ميزان المعاملات الجارية واضحـا وان خفت حدته ويود أن نوضح ان مكمن الخطورة فى ذلك يتمثل فى الضعف الشديد " للقدرة الذاتية على الاستيراد " * للأقتصاد المصرى فى مرحلة تتطلب فيها التنمية زيادة مضطردة فى وارداتنا خاصة من السلع الاستثمارية والوسيطة اللازمة للتنمية نظرا لقصور سياسات التصنيع فى الفترات السابقة فى دعم التشابك الصناعى ، ناهيك عن الطلب المصرى المتزايد علـى استيراد السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية الأخرى . وبعباره أخرى ، تتمثل تلـك الخطورة فى العجز الواضح والكبير للصادرات المصرية عن ملاحقة الطفرات الكبيرة فى الـواردات منذ عام ١٩٧٤ . وتأتى هذه الطفرات المتتالية فى الواردات . نتيجة للزيادات الكبيـرة فى واردات السلع الوسيطة بالدرجة الأولى ، تليها واردات السلع الاستهلاكية ثم واردات السلع

---

* تعتمد القدره الذاتية على الاستيراد فى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة وأسعـار الواردات . ويمكن اعتبارها بمثابة أحد العوامل المحددة للقدرة على الاستيراد والـتى تعتمد على عوامل كثيرة مختلفة والتى يمكن قياسها طبقا للمعادلة التالية :

$$C_i = \frac{(X_e + F) - (D - T)}{P_i}$$

حيث : C_i قدرة الاقتصاد القومى على الاستيراد

X_e حصيلة الصادرات من السلع والخدمات

F مقدار انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل

D مبالغ خدمة الدين الخارجى

T تحويلات أرباح ودخول وعوائد الاستثمارات الاجنبية الخاصة المباشرة

P_i سعر الوحدة من الواردات .

الانتاجية فى المرتبة الأخيرة . فقد ترتب على عدم الاهتمام الكافى بالصناعات الوسيطة فى الماضى خاصة حقبة الستينات ، أن أرتفع حجم الواردات من مختلف المنتجات الوسيطة كمطلب لعلاج مشكلة الطاقات العاطلة التى تعرضت لها الصناعة المصرية بشكل واضح مع بداية السبعينات بالاضافة الى احتياجات الاستثمارات الجديدة . ومع بداية السبعينات كذلك تجسدت الأثار السلبية لهجرة العمالة المصرية للعمل فى الأقطار العربية وذلك على صورة ارتفاع مضطرد فى الأجور النقدية ومن ثم فى الاستهلاك ، الأمر الذى أدى بالاضافة الى التزايد السكانى الى الزيادات المضطردة فى الواردات من السلع الاستهلاكية من ناحية وانقاص ذلك الجزء من الانتاج المحلى الممكن تصديره . أضف الى ذلك الزيادات الكبيرة والمضطردة فى أسعار الواردات المصرية خاصة من المواد الغذائية (القمح) والسلع الوسيطة بالمقارنة بأسعار صادراتنا وهى الظاهرة العامه التى يعانى منها الاقتصاد المصرى مثله مثل سائر الاقتصاديات النامية ، والتى تعكسها إتجاهات التدهور فى معدل التبادل الدولى لتلك الاقتصاديات النامية ولصالح الاقتصاديات الصناعية المتقدمة .

خلاصة القول ، ان الميزان التجارى المصرى يعانى أزمة حقيقية ، تتمثل بصورة واضحة فى العجز الكبير المضطرد للصادرات المصرية عن ملاحقة الزيادات الكبيرة فى الواردات . ولبيان مدى خطورة الموقف ، يمكننا أن نشير الى التدهور الكبير والواضح فى نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة ، وذلك من ١١٠٪ فى بداية الخطة الخمسية الأولى ٥٩/١٩٦٠ الى ٤٤٪ فى نهاية عام ١٩٧٥ وكذلك تدهور (وان كان بدرجة أقل) نسبة تغطية الصادرات المنظورة (السلعية) وغير المنظورة (الخدمية) للواردات من السلع والمنتجات الاستهلاكية والوسيطة ، حيث انخفضت من ١٦١٫٥٪ الى ٧٨٪ خلال نفس الفترة [1] .

---

(١) معهد التخطيط القومى : تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسياسات مواجهته (٥٩/٦٠-١٩٧٥) ، اكتوبر ١٩٧٨ ، صـ ٧٠ .

جـــدول (٣)

معدل تغطية الصادرات للواردات الاستهلاكية والوسيطة

	٦٠/٥٩	١٩٧٥
أ — معدل تغطية الصادرات السلعية للواردات الاستهلاكية والوسيطة	١١٠٪	٤٤٪
ب — معدل تغطية الصادرات منظورة وغير منظورة للواردات الاستهلاكية والوسيطة	١٦١ر٥٪	٧٨٪

وتزداد الصورة ايضا لو نظرنا الى تطور الميل المتوسط للاستيراد ، والذى يوضح العلاقة بين مدفوعات الواردات السلعية والناتج (الدخل) المحلى الاجمالى ، وهو مايوضحه الجدول رقم (٤) . ومن ثم فانه يعكس مدى الاعتماد على الواردات فى الوفاء باحتياجات الاقتصاد الوطنى من السلع الاستهلاكية والانتاجية والوسيطة . وبعباره أخرى يوضح هذا الميل المتوسط للاستيراد مدى الاعتماد على الواردات فى الوفاء باحتياجات التنمية والاستهلاك المحلى بالمقارنة بمساهمة الجهاز الانتاجى الوطنى . ومن ثم تكتسب الواردات أهمية خاصة فى مجال تنفيذ برامج وخطط التنمية من ناحية والمحافظة على مستوى الاستهلاك المرغوب فيه من ناحية أخرى .

ويتضح من الجدول (٤) ان الميل المتوسط للاستيراد الذى لم يتجاوز خلال فترة الستينات ٢٠٪ ، قد ارتفع خلال السبعينات الى اكثر من ٣٠٪ (باستثناء عام ١٩٧٨ التى بلغ فيه ٢٦ر٤٪) . وقد بلغ هذا الميل أعلى مستوى له فى السنوات ١٩٧٥ و١٩٧٧ حيث قدر بحوالى ٣٥ر٣٪ و٣٦ر١٪ على التوالى . الأمر الذى يجعل من حجم الواردات التى يستطيع الاقتصاد المصرى تحقيقها ، قيدا حقيقيا ليس فقط على عملية التنمية ذاتها ولكن كذلك على مستوى الاستهلاك الممكن تحقيقه .

جـــدول (٤)

الميـــل المتوسط للاستـــــيراد

(بالمليون جنيه)

الناتج (الدخل) المحلى الاجمالى	مدفوعات الواردات السلعية	الميل المتوسط للاستيراد %
٦٠/٥٩	١٣٣٨	٢٦٤	٢٠
٦٥/٦٤	٢٠٠١	٣٩٤	٢٠
٦٧/٦٦	٢٢١٩	٤١٤	١٩
٦٨/٦٧	٢١٨٨	٣٨٧	١٨
١٩٧٣	٣٤٦٥	٦٢٢	١٨
١٩٧٤	٤١١١	١٢٥٣	٣٠
١٩٧٥	٤٧٦٠	١٦٩١	٣٦
١٩٧٦	٥٤٥٥	١٦٤٦,٢	٣٠,١
١٩٧٧	٦٧٤١	١٧٦٦,٠	٣٦,١
١٩٧٨	٧٨٠٩	٢٠٦٧,١	٢٦,٤

المصدر : السنوات حتى ١٩٧٥ من المرجع المشار اليه فى الهامش (٣) .

بيانات الناتج المحلى الاجمالى (لتكلفة عوامل الانتاج) من
Khalid Ikram, 400

البيانات المدفوعات عن الواردات السلعية من الجدول رقم (٢) . واحتسبـــت الميل بمعرفة الباحث .

١ـ١ـ٣ : الدين الخارجي :

يعانى الاقتصاد المصرى ، وسيظل كذلك يعانى لفترة زمنية طويلة نسبيا فى المستقبل من ثقل الدين الخارجى الذى تراكم عبر مسيرة التنمية وبصفة خاصة خلال حقبة السبعينات ذلك أن العجز الكبير والمضطرد فى الميزان التجارى نتيجة للأسباب التى أشرنا اليها والتى جعلت ، وماتزال ، تجعل من المتعذر زيادة الصادرات بالقدر الذى تزداد به الواردات ، بالاضافة الى ماسبق أن أوضحناه من فجوة الموارد وعدم قدره المدخرات المحلية على الوفاء بالاحتياجات الاستثمارية المطلوبة ، قد فرض نوعا من الارتكان المتزايد على المصادر (المدخرات) الأجنبية سواء فى تلبية احتياجات التنمية (تمويل الواردات من السلع الانتاجية والوسيطة) أو فى الوفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلى (تمويل الواردات من السلع الاستهلاكية) . الأمر الذى أدى الى تراكم الديون الخارجية على مصر بشكل كبير خلال فترة السبعينات كما يتضح من الجدول (٥) .

جدول رقم (٥)

تطور الدين الخارجى خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٨

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
أ ـ قروض متوسطة وطويلة الاجل*	١٦٤٫٠	٢٤٨٣٫٠	٢٨١٠٫٠	٥١٠١٫٠	٦٨٥٨٫٠	٨١٠٧٫٠	٩٩٦٨٫٠
ب ـ تسهيلات مصرفية مستخدمة فعلا	١٤٧٨	٤٩٦٫٩	١٠٨٠٫٥	١١٦٩٫٤	١٣٩٦٫٠	٥٥٥٫٧	٤٤٣٫٤
جـ ـ المجموع الاجمالى	١٧٨٧٨	٢٩٧٣٫٩	٣٨٩٠٫٥	٦٢٧٠٫٤	٨٢٥٤٫٠	٨٦٦٢٫٧	١٠٤١١٫٤
د ـ نسبة ب الى جـ (٪)	٨٫٢	١٦٫٧	٢٧٫٧	١٨٫٦	١٦٫٩	٦٫٤	٤٫٢

المصدر : Khalid IKRAM مصدر سابق صـ ٣٠١ ، ٣٠٢

ملحوظة : تحسب التقديرات فى نهاية السنة (فى ٣١ ديسمبر)

* هى عبارة عن القروض المستخدمه فعلا ، كما أنها لاتتضمن العوائد .

ونود أن ننوه منذ البداية الى اختلاف التقديرات حول تطور حجم مديونية مصر الخارجية . ولكننا اعتمدنا على تقديرات المصدر المشار اليه باعتباره أحد التقارير الاقتصادية القطرية التى يعدها البنك الدولى والتى اعتمد فيها بدورة على بيانات وزارة الاقتصاد والبنك المركزى المصرى . كما يجب ان نوضح أن التقديرات المعطاه للقروض متوسطة وطويلة الأجل لاتتضمن الالتزامات المترتبة على اتفاقات الدفع الثنائية الودائع الأجنبية لدى البنوك التجارية المصرية ، الالتزامات المترتبة عن اتفاقيات التعويض ، وكذلك الديون العسكرية .

ويوضح الجدول (٥) مدى الزيادة الكبيرة فى حجم مديونية مصر الخارجية ، حيث زادت المديونية الاجمالية من ١٧٨٧٨ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ١٠٤١١٤ مليون دولار فى نهاية عام ١٩٧٨ (٣١ ديسمبر) ، وهذا يعنى أنها تضاعفت حوالى ٦ مرات خلال تسع سنوات . ليس ذلك هو مصدر الخطورة فحسب ، بل ان أرقام الجدول أيضا تكشف عن ضخامة حجم التسهيلات المصرفية وارتفاع أهميتها النسبية فى حجم مديونية مصر الاجمالية باستثناء السنتين الأخريتين فى الجدول (١٩٧٧ و ١٩٧٨) . فمن الناحية المطلقة تطور حجم هذه التسهيلات من ١٤٧٨ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ١٠٨٠٥ مليون عام ١٩٧٤ ثم الى ١١٦٩٤ مليون دولار و ١٣٩٦ مليون دولار فى عامى ١٩٧٥ و١٩٧٦ على التوالى . ثم هبط حجمها الى ٥٥٥٧ مليون دولار و٤٤٣٤ مليون دولار فى عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ وذلك بفضل استخدام رأسمال هيئة الخليج لتنمية مصر ومقدار ٢ مليار دولار بالاضافة الى قرض اجنبى مقداره ٢٥٠ مليون دولار لتسويتها [1] . على التوالى كما أنه من الناحية النسبية ، ازدادت نسبة هذه التسهيلات المصرفية الى اجمالى الدين الخارجى من ٢٨٪ عام ١٩٧٠ الى ١٦٧٪ ، ٢٧٧٪ ، ١٨٦٪ ، ١٦٩٪ فى أعوام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ على التوالى . وانخفضت هذه النسبة الى

---

(١) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع عشر ، العدد الاول والثانى ١٩٧٧ .

٤ر٦٪ عام ١٩٧٧ والى ٢ر٤٪ فى عام ١٩٧٨ • ومن هنا تتضح لنا مدى الخطورة وضخامة المخاطر التى تتهدد واقع ومستقبل التنمية فى مصر •

لاجدال على أن القرض الخارجى ، يعطى للاقتصاد المصرى وقت الحصول عليه واستخدامه قدرة اكبر على التنمية ، فيما لو أحسن استخدامه ، بالمقارنة بما لو اقتصر الأمر على مواردنا الوطنية وحدها (وهى ضعيفة نسبيا بطبيعة الحال) • لكنه (أى القرض الخارجى) بالمقابل يلقى أعباءا اضافية على عملية التنمية فى المستقبل وقتما يحين السداد (الأقساط والفوائد) وهو مايطلق عليه خدمة الدين • ذلك أن أعباء خدمة الدين الخارجى لاتعدو الا أن تكون بمثابة اقتطاع لجزء حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة بعيدا عن القنوات الاستثمارية والاستهلاكية ، وبعباره أخرى ، فان أعباء خدمة الدين الخارجى هى بمثابة ضغوط تضاف الى الضغوط المحلية على عملية التنمية ، والتى يعتبر من أهمها الزيادات السكانية والضعف الواضح فى المدخرات المحلية الممكن توجيهها للاستثمار (نتيجة انخفاض مستوى الدخل) وتمشيا مع هذا المنطق ، ونتيجة لتلك الزيادة الواضحة فى حجم الدين الخارجى أصبح معدل خدمته عاليا مما أدى الى تقليص القدرة الذاتية على الاستيراد ، حيث التهمت عملية سداد الفوائد والأقساط المستحقة حوالى خمس حصيلة صادراتنا المنظورة وغير المنظورة خلال الفترة ٦٥ — ١٩٧٠ ، وحوالى الثلث فى الفترة ٧٠—١٩٧٣ ، والربع فى الفترة من ٧٤ — ٨٠/١٩٨١ ، كما يتضح من الجدول رقم (٦) •

جـــدول (٦)
تطور معدل خدمة الدين الخارجى خلال
الفترة من ٦٥ـ٨٠ / ١٩٨١

السنوات	المعدل %	رقم قياسى ٦٥ = ١٠٠
١٩٦٥	١٥٫٣	١٠٠
١٩٦٦	١٥٫٥	١٠١
١٩٦٧	١٩٫٥	١٢٧
١٩٦٨	١٩٫٤	١٢٦
١٩٦٩	٢٤٫٥	١٦٠
١٩٧٠	٢٦٫٢	١٧١
١٩٧١	٢٨٫٨	١٨٨
١٩٧٢	٣١٫١	٢٠٣
١٩٧٣	٣٩٫٨	٢٦٠
١٩٧٤	٢٠٫٨	١٣٦
١٩٧٥	٢١٫٥	١٤١
١٩٧٦	١٧٫٦	١١٤
١٩٧٧	٢٧٫٨	١٤٩
١٩٧٨	٣٧٫٣	٢٤٤
١٩٧٩	٣٠٫٩	٢٠٢
٨٠/١٩٨٠ متوقع	٢٠٫٠	١٣١

المصدر : معهد التخطيط القومى ، الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٦ ، أبريل ١٩٨١ صـ ١٠٧ .

وقد يكون من المفيد كذلك أن نشير الى العلاقة بين أعباء خدمة الدين الخارجي والناتج المحلى الاجمالى ، باعتبارها اقتطاع لجزء منه بعيدا عن القنوات الاستثمارية والاستهلاكية بل وبعيدا عن أرض الوطن . وطبقا لتقديرات البنك الدولى فان هذه النسبة قد تزايدت أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة ٧٢ — ١٩٨٠ ، أى زادت من ٤ر٢٪ خلال ٧٢ — ١٩٧٣ الى ٢ر٨٪ فى ٧٩ — ١٩٨١/٨٠ (١) .

ومما يزيد من خطورة مشكلة المديونية الخارجية وأثرها السلبى على عملية التنمية فى مصر ، زيادة حجم التسهيلات المصرفية المستخدمة فعلا ، كما يتضح من الجدول (٥) . وذلك أن التسهيلات المصرفية تمنح عادة لفترات زمنية قصيرة لاتتجاوز عادة ستة شهور ، ودون فترة سماح وبأسعار فائدة عالية وذلك بالمقارنة بالقروض متوسطة وطويلة الأجل التى تتميز عادة بطول فترة السداد وأسعار فائدة أقل مما تعطى على أساسه التسهيلات المصرفية مع شمولها أيضا على فترات سماح . وهذا هو الذى يجعل الاعتماد على التسهيلات المصرفية أمرا غير مجند الا فى حالات الضرورة ، نظرا لارتفاع تكاليفه وقصر فترة السداد . ويوضح الجدول رقم (٧) مقدار الفوائد والأعباء التى يتطلبها عقد القرض مثل التأمين واعادة التأمين وسعر الخصم التى سددها الاقتصاد المصرى عن التسهيلات المصرفية المستخدمة خلال الفترة ٧٠ — ١٩٧٨ .

---

(١) معهد التخطيط القومى ، الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، صـ ١٠٩ .

جدول (٧)

الفوائد والاباء المدفوعة عن التسهيلات المصرفية
المستخدمة خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٨
(بالمليون دولار)

السنوات	الفوائد والأباء المصرفية المدفوعة
١٩٧٠	١٤ر١
١٩٧١	١٤٨
١٩٧٢	١٥ر٦
١٩٧٣	٢٤ر٣
١٩٧٤	١١٢ر٧
١٩٧٥	١٩٢ر١
١٩٧٦	٨١ر٢
١٩٧٧	٧٤ر٧
١٩٧٨	٥٧ر٤

World Bank,Op. Cit. P. 362

١ـ١ـ٤ : درجة انكشاف الاقتصاد المصرى للخارج :

ويقصد بدرجة انكشاف الاقتصاد المصرى للخارج بالوزن النسبى الذى يلعبه قطاع التجارة الخارجية فى الاقتصاد القومى . ويقاس ذلك بنسبة الصادرات والواردات مجتمعة الى الناتج المحلى الاجمالى . وطبيعى أنه كلما كانت هذه النسبة عالية كلما كان ذلك مؤشرا على أهمية الدور الذى تلعبه الصادرات والواردات فى تحديد حجم ومستوى النشاط الأقتصادى ، وبعباره أخرى فان ارتفاع هذه النسبة ، يعتبر مؤشرا على مدى الارتباط الوثيق بين عملية التنمية فى الداخل وبين مستويات النشاط والأداء الاقتصادى فى الخارج . ويوضح الجدول (٥) هذه النسبة وتطورها بالنسبة للأقتصاد المصرى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ — ١٩٧٨ ، والتى تعكس بوضوح ارتفاعا ملحوظا فى حقبة السبعينات بالمقارنة بحقبة الستينات وذلك على الرغم من هبوط هذه النسبة فى السنتين الأخيرتين من الفترة . فقد قدرت هذه النسبة فى أول الستينات (٥٩/١٩٦٠) بحوالى ٣٤ر٤٪ ، اضافة الى ما أظهرته من التراجع فى السنوات التالية حيث بلغت ٣١ر٩٪ فى عامى ٦٤/١٩٦٥ ، ٦٦/١٩٦٧ و٢٩ر٧٪ فى كل من الأعوام ٦٧/٦٨ و ١٩٧٣ . لكنها مالبثت أن ارتفعت خلال السبعينات لتصل الى أعلى مستوى لها عام ١٩٧٥ وهو ٤٨ر٤٪ وان عادت للتراجع الى ٣٧٨٪ و٣٦ر٤٪ (مع ملاحظة أنها مازالت أعلى من مستوى الستينات) فى عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ على التوالى .

وعادة مايستخدم هذا المؤشر فى التدليل على درجة التبعية الاقتصادية للخارج وان كان كافيا فى التدليل الكافى على ذلك. وعليه فغالبا مايستخدم الى جانبه آخر من المؤشرات تتناول أهمية الصادرات فى الناتج المحلى الاجمالى ، درجة التركز السلعى للصادرات ، درجة تصدير السلعة الرئيسية فى شكلها الخام ، درجة اعتماد ايرادات الدولة على سلعة التصدير الرئيسية ودرجة التركز الجغرافى للصادرات — ولايضاح عدم كفاية مؤشر درجة انكشاف الاقتصاد للخارج فى التدليل على مدى التبعية وضرورة الاستعانة بمؤشرات أخرى الى جانبه ، نقول أن هذا المؤشر قد قدر عام ١٩٧٤ فى الولايات المتحدة بحوالى ١٧٪ وفى اليابان بحوالى ٢٩٪ ، وفى بريطانيا ٦٢٪ وفى السويد ٦٦٪ ، وهى جميعا دول متقدمة اقتصاديا .

جـــدول (٨)

نسبة الصادرات والواردات الى الناتج المحلى الاجمالـــى

السنـــوات	الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الأنتـــاج	صادرات + واردات	%
٦٠/٥٩	١٣٣٨	٤٦٠ر٨	٣٤ر٤
٦٥/٦٤	٢٠٠١	٦٣٨ر٨	٣١ر٩
٦٧/٦٦	٢٢١٩	٧٠٩ر٣	٣١ر٩
٦٨/٦٧	٢١٨٨	٦٥٠ر٢	٢٩ر٧
١٩٧٣	٣٤٦٥	١٠٢٨ر٦	٢٩ر٧
١٩٧٤	٤١١١	١٩٠٦ر٧	٤٦ر٤
١٩٧٥	٤٧٦٠	٢٣٠٣ر٩	٤٨ر٤
١٩٧٦	٥٤٥٥	٢٢٧٥ر٩	٤١ر٧
١٩٧٧	٦٧٤١	٢٥٤٥ر٦	٣٧ر٨
١٩٧٨	٧٨٠٩	٢٨٤٣ر٣	٣٦ر٤

المصدر : احتسبت من ، معهد التخطيط القومى ، تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعـات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهة ، صـ ٢٤ والملحق الاحصائـــى وكذلك Khalid IKRAM مصدر سابق صـ ٤٠١ .

١ـ٢ : التكوين الرأسمالي وبناء الوعاء المادى للتنمية :

يعتبر معدل نمو الناتج (الدخل) المحلى الاجمالى [1] ، على الرغم من التحفظات العديدة ، المعيار العام الشائع فى الفكر التنموى لقياس حصيلة مجهودات التنمية . وتستخدم عادة الى جانبه ، بعض المؤشرات التى تحاول ابراز التطور فى جانب أو أكثر من جوانب الجهاز الانتاجى وأسلوب استخدام (تخصيص) الموارد المادية والمالية والبشرية ، المتاحة والممكنة خلال عملية التنمية وعليه أصبح الحكم على انجازات التنمية يعتمد على مقدار وتطور معدلات النمو المحققة فى الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد منه ، عندما يراد أخذ معدلات النمو السكانى فى الحسبان ، خاصة فى حالة الاقتصاديات التى تعانى من مشكلة الزيادة السكانية الكبيرة .

وعلى المستوى التجميعى ، يتم تقدير وتحليل الناتج (الدخل) المحلى الاجمالى من ثلاث جوانب أساسية : وهو جانب الانتاج حيث تتم التفرقة بين انتاج السلع الاستهلاكية وانتاج السلع الرأسمالية (الانتاجية والوسيطة) الثانى : وهو جانب المستلزمات حيث يتم التمييز بين العمل ورأس المال . والثالث وهو جانب الانفاق حيث يتم التمييز بين الانفاق والاستهلاكى والتراكم (الادخار) . ونود أن نشير الى ان كل جانب من هذه الجوانب أو الزوايا الثلاث ، انما يمثل بالأساس طريقة لتقدير وقياس الناتج المحلى الاجمالى ، الا أنها

---

(١) يقدر الناتج (الدخل) المحلى الاجمالى عادة بسعر السوق أو بتكلفة عوامل الانتاج وقد تكون هذه الأسعار جارية أو مثبته (ويثبت عادة سعر السوق أو سعر تكلفة عوامل الانتاج بهدف ابراز التطور الحقيقى فى الناتج (الدخل) المحلى الاجمالى) ويعرف الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق على انه قيمة الانتاج المحلى بسعر السوق مطروحا مستلزمات الانتاج أى أنه يعادل القيمة السوقية للناتج قبل خصم اهلاك رأس المال الثابت كما يعرف الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج بأنه الناتج المحلى الاجمالى السوق مطروحا منه قيمة الضرائب والرسوم السلعية ومضافا اليه الاعانات التى حصلت عليها الوحدات الانتاجية .
كما يعرف الدخل بمجموع عوائد عوامل الانتاج المحلية نتيجة مساهمتها فى الانتاج (وهى عبارة عن الأجور والايجارات والفوائد وصافى عائد الانتاج) . وباضافة صافى العوائد الداخلية المحصلة من الخارج الى ذلك ، نحصل على الدخل القومى .

فى نفس الوقت تعتبر مؤشرا لتحليله • ومن ثم فانها مجتمعة تقدم اطارا متكاملا لتحليل الناتج المحلى الاجمالى ومن ثم الكشف عن العلاقات والتى تحكم تطوره وهو مايخدم بالدرجة الأولى اختيارات التخطيط التنموى • وهنا نود أن نؤكد على اعتبارين رئيسيين يتصلان مباشرة بالخيارات التخطيطية للتنمية المعجلة والمتوازنة :

الأول :

اعتبار التناسق بين المتغيرات الاقتصادية على جانبى الانتاج والانفاق (الأستخدام) للناتج (الدخل) المحلى الاجمالى ، مثال ذلك: ضرورة مراعاة التناسب بين انتاج السلع الاستهلاكية والانفاق المحلى على الاستهلاك ، بحيث لاتخطر الدولة أمام قصور الانتاج المحلى للسلع الاستهلاكية الى استيرادها بالحجم الذى يشكل عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات • كما حدث فى السنوات الأخيرة حيث عجز الانتاج السلعى فى القطاعين الرئيسيين الزراعة والصناعة عن توفير احتياجات الاستهلاك المحلى المتزايد (خاصة الغذاء) كما أن تقاعس سياسات التصنيع فى السنوات السابقة قد أدى الى زيادة حدة التعاب فى الميزان التجارى نتيجة ازدياد وارداتنا فيها بشكل سريع لمقابلة متطلبات تدوير الطاقات الانتاجية القائمة • وهو مايؤكد بدوره ضرورة مراعاة اعتبار التناسب والتنسيق بين انتاج السلع الانتاجية والوسيطة والتراكم (تكوين رأس المال الثابت والتغير فى المخزون) • الأمر الذى ينعكس على تراكم المخزون وحجم الاستيراد ومعدلات الاحلال والتجديد ، وهو ما أكدت عليه خطة التنمية ٨٢/٨٣ ـ ١٩٨٦/٨٧ عند الاشارة الى الأوضاع الانتاجية الهيكلية (١) •

الثانى :

اعتبار الرؤية التنموية للعلاقات بين المتغيرات المختلفة التى يشملها تحليل الناتج المحلى الاجمالى وتقتضى الرؤية التنموية فى دراسة وتحليل الناتج المحلى الاجمالى ضرورة

---

(١) وزارة التخطيط ، الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الجزء الأول (المكونات الرئيسية) مايو ١٩٨٢ ، صـ ٢٠ ••

التركيز على العلاقة بين حجم وتطور هذا الناتج المحلى الاجمالى وبين القدرة أو الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى وتطورها ، من خلال فهم واستيعاب طبيعة وآثار حركة المتغيرات الاقتصادية المختلفة السابق الاشارة اليها • ذلك أنه اذا كان الناتج المحلى الاجمالى ومقدار تطوره هو المحصلة النهائية لمجهودات التنمية ، فان الطاقة أو القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى وتطورها هى مجال وموضوع تلك المجهودات • وبعبارة أدق ، فان جوهر مجهودات التنمية الاقتصادية هو تنمية القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى • وعليه لابد من تحليل الناتج المحلى الاجمالى من منطق مقتضيات عملية اعادة الانتاج الموسع (١) Expanded reproduction process ويستلزم هذا المنطلق ضرورة خضوع الخيارات التخطيطية لمقتضيات عملية اعادة الانتاج الموسع (الانتاج ــ التوزيع ــ التداول ــ الاستهلاك والتراكم) والتى تضمن تسيير حركة متغيراتها فى اتجاه تنمية القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى •

وفى اطار هذا المنظور التنموى فانه يتوجب علينا ان نأخذ من تحليل الناتج المحلى الاجمالى مايساعدنا على تحليل القدرة أو الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى • ويتمثل ذلك فى رأينا فى أمرين اثنين :

الأول :

لابد من تحديد الخيارات التخطيطية على أساس تسيير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية فى حركة الناتج المحلى الاجمالى فى اتجاه زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى (وفق قواعد عملية اعادة الانتاج الموسع) • ونعتقد ان ذلك يلتقى ومنطق التخطيط باعتباره الأسلوب العلمى الواعى الذى يقوم بحصر وتوجيه الموارد (المادية والمالية والبشرية) المتاحة والممكنة لتحقيق الأهداف التى ارتضاها المجتمع لتطوره خلال فترة زمنية معينة • ونود أن نشير الى عنصر الارادة الواعية (الأسلوب العقلانى) فى تخصيص الموارد وفق اعتبارات الموازنة بين الحاضر والمستقبل سواء من حيث تحمل أعباء وتضحيات التنمية أو من حيث جنى ثمارها •

---

(١) Rosa Luxemburg: The accumulation of capital, Routledge and Kegan Paul Ltd, London.

الثانى :

طالما أن القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى هى موضوع مجهودات التنمية والناتج المحلى الاجمالى هو مؤشر حصيلتها ، فان تحليل الناتج المحلى الاجمالى لابد وأن يقوم على تعميق الفهم للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة من خلال تأثيرها على العاملين الأساسيين فى تنمية تلك القدرة الانتاجية : القوة العاملة وهى تمثل الوعاء البشرى للتنمية ، والتكوين الرأسمالى وهو يمثل الوعاء المادى للتنمية . وتصبح مجهودات التنمية منوطة أولا وأخيرا بتنمية وتوسيع كل من الوعاء البشرى والوعاء المادى للقدرة الانتاجية فى نفس الوقت وبتناسق تام بل أنه من المفيد ان تشير الى أن هدف التنمية قد يتحدد خاصة فى المراحل الأولى ، بمعالجة حالة عدم التناسب بين الوعاء المادى والبشرى باعتباره السبب الأساسى فى اختلال الهياكل الانتاجية . هذا الأمر الذى يشار اليه عادة بانحراف الجهاز الانتاجى نتيجة التفاوت الواضح فى حجم الموارد المتاحة خاصة العمل ورأس المال [1] .

وتتجه مجهودات التنمية عادة فى مجال تنمية الوعاء البشرى للتنمية ، الى العمل على زيادة حجم القوة العاملة المنتجة ورفع معدلات انتاجيتها . وهذا هو مجال دراسات تنمية الموارد البشرية وهو خارج نطاق اهتمامنا فى هذه الدراسة . أما العامل الآخر وتقصد به تنمية الوعاء المادى (التكوين الرأسمالى) للتنمية فانه يمثل موضوع هذه الدراسة نظرا لأهميته المحورية فى عملية التنمية . ولعل معالجتنا له فى الفصول التالية قد تساعدنا على فهم واستيعاب أحد الأسباب الأساسية وراء تواضع حصاد التنمية فى مصر وتفاقم مشكلاتها على النحو الذى أوضحناه آنفا .

---

(١) دكتور محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الجزء الأول .

الفصـــل الثانـــى

التكوين الرأسمالـــى

٢ــ١ : مقدمه

٢ــ٢ : مفهوم التكوين الرأسمالى

٢ــ٣ : عناصر التكوين الرأسمالى

الفصل الثانى

التكويـــن الرأسمـالـى

٢ ـ ١ : مقدمـة :ـ

يثير مصطلح التكوين الرأسمالى Capital formation او مايسمى احيانا التراكم الرأسمالى Capital Occumulation ، الكثير من الجدل والنقاش على المستويـــن الاكاديمى والتطبيقى ، سواء فيما يتعلق بالمفهوم او المكونات او طرق القياس والتقييم وتختلف المعالجات باختلاف الدول ، بل وبالاختلاف مراحل التطور فى نظام المحاسبه القومية ومدى تقدم الجهاز الاحصائى فى الدولة الواحدة . الامر الذى يجعل عمليات المقارنة الدولية والزمنية مسألة صعبة ودقيقة ، خاصة وان هناك الكثير من الـــدول النامية التى لم يتطور جهازها الاحصائى بشكل ملموس ولم يكتمل بها بعد نظام دقيق للمحاسبة القومية . مما حدا بالامم المتحدة الى العمل على صياغة نظام للحاسبـــات القومية عام ١٩٥٢ وتطويرة عام ١٩٦٨ ، ليكون اساسا للاسترشاد به فى وضع نظـــم المحاسبة القومية فى الدول المختلفه ، مساعدة منها للدول النامية من ناحية ، وتسهيلا لعملية المقارنات الدولية من ناحية اخرى . كما كان من اهم اهداف نظام الحسابـــات القومية الجديدة للامم المتحدة الذى صدر عام ١٩٦٨ ، العمل على التقريب بين نظام الحسابات القومية SNA المعمول به فى الاقتصاديات الرأسمالية الغربية وبين نظـــام موازين الناتج المادى MPS المعمول به فى الدول الاشتراكية فى شرق اوربا ، بحيـــث يمكن الانتقال من نظام الى آخر وبالتالى يسهل اجراء المقارنات وقد كانت مصر من بين اهم الدول النامية التى استعانت كثيرا بنظام الحسابات القومية الجديد للأمم المتحدة الصادر فى ١٩٦٨ ، فى تطوير نظامها المحاسبى القومى الذى يستند اساسا على نظام الحسابات القومية وفقا لنموذج كمبردج . وقد ساعد تطبيق النظام المحاسبى الموحـــد (بما تضمنه من حسابات وقوائم مالية منفصلة) فى جميع شركات القطاع العام اعتبارا مـــن السنه المالية ٦٧/١٩٦٨ ، على تطوير ودقة الحسابات القومية فى مصر . ومن ثم فأننـــا سوف نقوم فى هذا الفصل بتحديد مفهوم التكوين الرأسمالى وعناصره او اركانه الرئيسية وفق هذا الاطـــار العام .

٢ ـ ٢ : مفهوم التكوين الرأسمالى :

قد يعرف التكوين الرأسمالى اجماليا او صافيا فالتكوين الرأسمالى الاجمالى يتمثل فى الاضافات الى الاصول الثابته (فيما عدا التى لم يعاد انتاجها مثل الارض ، مستودعات المناجم ، النمو الطبيعى للمحاصيل والغابات حيث تدخل ضمن حساب الثروة القومية) والزيادة فى المخزون خلال فترة زمنية (محاسبية) معينه . وبعبارة اخرى يتمثل فى انفاق المنتجين (منتجو السلع والخدمات industries ومنتجو الخدمات الحكومية Producers of government Services ومنتجو الخدمات الخاصة التى لاتهدف الى الربح وتقدم للعائلات (Producers of private non-profit services to house holds households.

على السلع التى لاتدخل ضمن الاستهلاك الوسيط خلال الفترة المحاسبيه (التى يتم عنها التقدير) . ويتمثل المعيار الاساسى فى التميز بين الاستهلاك الوسيط والتكوين الرأسمالى الاجمالى فيما اذا كانت السلع تستهلك استهلاكا نهائيا خلال الفترة المحاسبيه او تدر عائد فى المستقبل . يستثنى من ذلك بعض السلع ذات الطبيعة الرأسمالية والتى تعامل كاستهلاك وسيط ولاتدخل بالتالى ضمن التكوين الرأسمالى مثال : السلع المستخدمة فى ابحاث التنمية ، نشر المعرفة العلمية ، اعمال البحث عن المناجم ، تحسين سلع جديدة وتحسين الاسلوب الفنى للانتاج . ذلك ان الانفاق على مثل هذه السلع لايمكن تحديد العائد عليه بالدقة . اضافة الى الاغراض العسكرية .

خلاصة القول ان التكوين الرأسمالى الاجمالى يقوم على تقدير وقياس الاضافات الى الاصول الملموسة (التى لاتستهلك نهائيا بالاستخدام خلال الفترة المحاسبية وهى عادة سنه ومن ثم فأنها تبقى قادرة على ادرار عائد فى الفترات المحاسبية التالية) خلال الفترة المحاسبية . ولاتعتبر من قبيل التكوين الرأسمالى الاجمالى الاصول الملموسة التى لم يعاد انتاجها مثل الارض ومستودعات المناجم والنمو الطبيعى للاشجار والمحاصيل وذلك فى حين ان الانفاق على السلع التى تستخدم فى تطهير وتحسين واستصلاح الارض

تحسين وتوسيع المناجم والآبار لاستخراج المعادن والبترول ، بناء القنوات وآبار الرى والاستزراع وتطهير واستصلاح اليساتين ومصايد الاسماك ومزارع المطاط والكروم وكافة الممتلكات التى يبدأ انتاجها (الاقتصادى) بعد عدة سنوات من الزراعة ، كل ذلك يعتبر ضمن التكوين الرأسمالى الاجمالى . وتنقسم تلك الاضافات التى يشملها التكوين الرأسمالى الاجمالى الى نوعين :ـ

أ ـ الاضافة الى المخزون : ويتكون القدر الاكبر منه من المواد والمنجات سواء تحت التشغيل او تامه الصنع التى فى حوزة المنتجين (الصناعات) ولا يدخل ضمن تقديرات المخزون الاشجار والمحاصيل التى مازالت ثابته فى الارض ، فى حين ان الاخشاب المقطوعة والمحاصيل المحصودة تدخل ضمن تلك التقديرات هذا بالاضافة الى ان منتجو الخدمات الحكومية قد يدخلون فى معاملات المخزون كما فى حالة المخزون من المواد الغذائية والاستراتيجية لدى الحكومة او الهيئات المحلية .

ب ـ الاضافة الى الاصول الثابته : وهو مايطلق عليه التكوين الرأسمالى الثابت ويتمثل فى انفاق المنتجين (الصناعات ، ومنتجو الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التى لاتهدف الى الربح وتخدم العائلات) على السلع التى تضاف الى اصولهم الثابتة (التى يزيد عمرها الانتاجى عادة عن سنه) مطروحا منها صافى المبيعات (المبيعات ناقصا المشتريات) بالنسبه للسلع المستعمله والخردة (فيما عدا ثمن شراء الارض) . وقد تكون هذه السلع جديدة منتجة محليا او جديدة او مستعملة مستوردة من الخارج وعموما يشمل اجمالى التكوين الرأسمالى الثابت الانفاق على (١)

١ ـ السلع المعمرة (للاستخدام المدنى دون العسكرى) لدى المنتجين والتى يزيد عمرها الانتاجى عن سنه (الفترة المحاسبية) وذلك عدا الارض ، المناجم ، الغابات والاشجار وماشابه ذلك (السلع التى لم يعاد انتاجها) .

ب ـ تحسين وتعديل السلع المعمرة بما يؤدى الى زيادة عمرها الانتاجى .

جـ ـ اصلاح وتحسين الارض وتنمية الاشجار وتوسيع المناجم والاستزراع ومزارع الكروم وما شابه ذلك من ممتلكات الزراعة .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نظام الحسابات القومية للامم المتحدة الصادر عام ١٩٦٨ مرجع ٦ من ١١٠ ، فبراير ١٩٧٢ ، ص ٣٧٦ .

ه ـ شراء حيوانات التربية والتسمين وادرار الالبان وماشابها .

هـ ـ هوامش المتعاملين وتكلفة الخدمة وبعض تكاليف التمويلات فيما يتعلق بالتعامل فى الارض والمناجم والاشجار وماشابها من الاصول التى لايمكن اعادة انتاجها .

ويستبعد من اجمالى التكوين الرأسمالى الثابت الانفاق الحكومى فى مجال التشييد والسلع المعمرة الاخرى للاغراض العسكرية .

وأخيرا فأنه بعد تقدير اجمالى التكوين الرأسمالى يمكننا الوصول الى التكوين الرأسمالى الصافى وذلك بطرح اهلاك الاصول الثابتة عن نفس الفترة المحاسبية من التكوين الرأسمالى الاجمالى حيث يجرى تحميل قيمة الاصول الثابته على سنوات عمرها الانتاجى . وهو مايطلق علية انتقال قيمة الاصل الثابت تدريجيا الى قيمة الانتاج وذلك بعكس سلع الاستهلاك الوسيط والتى تنتقل قيمتها كلية ومرة واحدة الى قيمة الانتاج وذلك نظرا لاستهلاكها نهائيا خلال الفترة المحاسبية (انها تشترك وبحكم التعريف ، فى الانتاج لمرة واحدة) .

٢ ـ ٣ : عناصر التكوين الرأسمالى :

خلصنا فى الفصل الاول الى الاهمية المحورية للتكوين الرأسمالى فى عملية التنمية حيث يمثل الركيزة الاساسية فى بناء الوعاء المادى للتنمية والذى يحدد بالاضافة الى الوعاء البشرى الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى . وبافتراض ثبات الوعاء البشرى (محور اهتمام دراسات تنمية الموارد البشرية) على حاله ، فأن مستقبل التنمية ومقدار مايمكن ان تحققة من نتائج فعلية انما يتوقف على مقدار نمو وتوسع الوعاء المادى وذلك عن طريق الزيادة فى التكوين الرأسمالى الاجمالى وزيادة كفاءته الانتاجية .

الا ان التكوين الرأسمالى الاجمالى كعملية اضافة الى الاصول الثابته (الملموسة) وكذلك الى المخزون السلعى ، خلال فترة زمنية معينه ليس نشاطا مستقلا عن عملية او نشاط الادخار ونشاط التمويل . ذلك ان التكوين الرأسمالى فى المجتمع لايمكن ان ينظر اليها على انها مجرد عملية او نشاط تكوين رأسمالى بل انها قبل ذلك عملية تمويل للاستثمار (سواء فى رأس المال الثابت او فى المخزون) وهو مايتصل بدورة بنشاط آخر فى المجتمع هو نشاط الادخار . معنى ذلك ان لدراسة وتحليل التكوين الرأسمالى زوايا او عناصر او اركان ثلاثة هى : نشاط الادخار ، نشاط التمويل ، نشاط الاستثمار (او التكوين) فى الاصول الثابته والمخزون . وعلية فأن الرؤية التنموية لأهمية دور التكوين الرأسمالى فى التنمية ، تقضى ضرورة تناولة من زوايا او عناصرة او اركانة ونشاطاته الثلاث السابقة سواء اخذت على انها تمثل ثلاث مراحل متتالية ام ثلاث نشاطات متزامنة وبذلك تكون قد قدمنا معالجة متكاملة للموضوع تشمل الجانبين : جانب التكوين الرأسمالى وجانب التمويل الرأسمالى . ذلك ان كلا الجانبين لايعدوان ا لا ان يكونا بمثابة وجهين لعملة واحدة هى الوعاء المادى لعملية التنمية (التراكم) :ـ

فعلى جانب التكوين (الرأسمالى الاجمالى) نجد المكونات التالية :

ـ الزيادة فى المخزون .

ـ تكوين رأس المال الثابت الاجمالى ٠
ـ صافى مشتريات الاصول المعنوية من العالم الخارجى (هى غير ذات قيمة فى واقع الاقتصاد المصرى) ٠

وعلى جانب التمويل (تمويل التكوين الرأسمالى الاجمالى) نجد المكونات التالية :

ـ الادخـــــار ٠
ـ اهلاك رأس المال الثابت ٠
ـ صافى التحويلات الرأسمالية من الخارج ٠
ـ صافى الاقتراض من العالم الخارجى ٠

ولابد ان يتساوى الجانبان وسوف نتناول كل جانب بالتحليل على حده فى فصلين متتاليين ٠ نبدأ بالتمويل فى الفصل الثالث ثم التكوين الرأسمالى وذلك تمشيا مـــــع منطق الامور ، حيث نقطة البدء الطبيعية لكل ذلك هو نشاط الادخار المحلى الـــذى يضاف اليه مساهمة الادخار الخارجى (الاجنبى) ليحدد لنا القدرة التمويلية للتكوين الرأسمالى فى المجتمـــــع ٠

الفصل الثالث

تمويل التكوين الرأسمالى الاجمالى

٣ـ١ : مقدمـــــة

٣ـ٢ : الفجوة التمويلية على مستوى الاقتصاد القومى

٣ـ٣ : الفجوة التمويلية على مستوى الحكومة والقطاع العام

الفصل الثالث

تمويل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى

٣ ـ ١ : مقدمـــة :

دائما يتمتع الحديث عن التمويل فى الاقتصاديات النامية بأهمية خاصة نظـــرا لظروف الندرة النسبية فى مواردها الاقتصادية وقصور تلك الموارد عن الوفاء باحتياجات التنمية التى تنشدها ، وخاصة فى تلك الدول التى تتميز بضخامة الفجوة بين المـــوارد والاستخدامات واتساعها المستمر والمضطرد كما فى حالة الاقتصاد المصرى كما اوضحنـــا ذلك فى الفصل الاول . ومن هنا يكتسب الحديث عن ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية لخدمة اغراض التنمية قيمة كبيرة خاصة فى تلك الدول النامية التى تعلن عن انتاجهـــا لاسلوب التخطيط كما فى حالة مصر ايضا . فى هذا المجال نود ان ننوه بما نعتقد بمواشرنا اليه فى مجال عرضنا لأزمة التنمية فى مصر (الفصل الاول) وهو ان الحاضر ليس بعيـــدا عن الماضى كما ان المستقبل لن يكون بعيدا عن الحاضر ان مايعانيه الاقتصاد المصـرى اليوم من مظاهر ازمة تنمية خانقة هو بالاساس حصاد ممارساتنا للتنمية فى الماضى ، كمـا ان مانتوقعة او نطمح اليه من تقدم اقتصادى فى المستقبل لابد ان فى بناء الضرورة الاقتصادية عليه من الآن وتتوقف تلك القدرة الاقتصادية بالاضافة الى الوعاء البشرى وهو ماتهتم بـــه دراسات تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها على مقدار مانقدمة عملا وفعلا فى مجال التكوين (التراكم) الرأسمالى الاجمالى باعتباره محددا رئيسيا للوعاء المادى للتنمية وهذا التكوين او التراكم لابد له أن يبدأ بنشاط التمويل ويصبح نشاط التمويل هو الخطوة الاولى فـــى نشاط التكوين (التراكم) او هى مرحلة سابقة عليها . وهذا ماجعلنا نهتم بمعالجـــة التمويل قبل التكوين .

وفى تحليلنا للنشاط او الجانب التمويلى للتراكم (التكوين الرأسمالى الاجمالى) فان التزامنا الرؤية التنموية يقتضى منا الا نقدم تحليلا عاما لمكوناته (متغيراته) وهى الادخار المحلى والقروض الاجنبية بل محاولة تقييم تجربة الماضى فى مجال تمويل التكوين الرأسمالى

الاجمالى واستخلاص اهم الدروس المستفادة منها وهو ماسوف يساعد كثيرا فى فهم واستيعاب المسببات الاساسية فى الازمة الراهنة فى مجال التنمية فى مصر والمخاطر التى تتربص بحاضرها ومستقبلها ونضع ايدينا من ناحية اخرى على احد اهم مفاتيح ترشيد التخطيط للحاضر والمستقبل .

ويأتى التمويل للتكوين الرأسمالى الاجمالى (التراكم) كما اوضحنا فى نهاية الفصل السابق من المصادر التالية :

أ - المصادر المحلية : وتشمل الادخار واهلاك رأس المال الثابت وبعبارة أخرى الادخار القومى الاجمالى .

ب - المصادر الاجنبية : وتشمل صافى الاقتراض من الخارج مضافا اليه صافى التحويلات الرأسمالية الى الداخل (١) (من الخارج) .

وعلى هذا الاساس فأن لب او جوهر تحليل تمويل التكوين الرأسمالى الاجمالى يتمثل من وجهة النظر التنموية فى تحديد وتحليل الفجوة التمويلية ، بهدف الكشف عن مدى القصور والعجز فى المدخرات القومية عن تلبية احتياجات التكوين الرأسمالى الاجمالى (التراكم او الاستثمار الاجمالى) وبذلك نستطيع الربط بين فجوة الموارد التى تقوم على قياس الفرق بين الاستثمار الاجمالى والمدخرات المحلية او بعبارة اخرى الفرق بين الواردات والصادرات من السلع وخدمات غير العوامل وبين الفجوة التمويلية التى تقوم على قياس وتقدير الفرق بين الاستثمار الاجمالى والمدخرات القومية وهى تعادل الفرق بين الواردات والصادرات من السلع والخدمات جميعها ورغم هذا التقارب الواضح فى مفهوم الفجوتين وهو مايؤدى الى تماثل العوامل المؤثرة على كليتهما الا انه الفرق بينهما يبقى قائما من حيث اتجاه فجوة الموارد الى تفسير

(١) هى التحويلات التى تدفع دون مقابل بهدف تمويل التكوين الرأسمالى الاجمالى وأية اشكال اخرى من التراكم والانفاق طويل الاجل وعادة تدفع من الثروة او المدخرات ولاتتكرر بصفة مستمرة بالنسبة لطرفى التعامل . الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، الحسابات القومية ١٩٧٩ ص ١٥ .

مصاعب التنمية ، فى حين تحرص الفجوة التمويلية على ابراز المتاعب اليومية فى ميزان العمليات الجارية المقابلة لتمويل حجم معين من التراكم او التكوين الرأسمالى الاجمالى وبعبارة اخرى تبرز الفجوة الاولى حجم الصعوبات التى تواجة التنمية فى حين ان الفجوة الثانية تعمد مباشرة الى ابراز المتاعب اليومية فى التعامل مع العالم الخارجى . ولما كنا قد ناقشنا فجوة الموارد فى الفصل الاول فأننا سنخصص هذا الفصل لمناقشة وتحليل الفجوة التمويلية وليكن ذلك على مستوين : مستوى للاقتصاد المصرى ، ومستوى الحكومة والقطاع العام وذلك نظرا لسيطرة الحكومة والقطاع العام على القسط الاكبر من النشاطين الادخارى والاستثمارى فى الاقتصاد المصرى .

٣ ـ ٢ : الفجوة التمويلية على مستوى الاقتصاد القومى :

سنحاول دراسة الفجوة التمويلية فى الاقتصاد المصرى من خلال تحليل حركة كل من الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق الجارى ، الاستثمار الاجمالى والادخار القومى الاجمالى ، كما هو موضح فى الجدول (٩) .

الجدول (٩)

الادخار والاستثمار بالاسعار الجارية للفترة ٦٠/١٩٧٨

بملايين الجنيهات

	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	١٤٤٣ر٢	٢٣٤٠ر١	٣٠٥٨ر٤	٣٢٤١ر١	٣٣٨٩ر٩	٣٦٤٤ر٦	٤١٩٧ر٠	٤٨٦١ر٠	٥٨٢٨ر٠	٧٥٨١	٨٦٠٢
الاستثمار الاجمالى	١٩٢	٤١٤	٤٢٦ر٦	٤٢٨ر٧	٤١٨ر٣	٤٤٦ر٣	٧٣٠ر٠	١٣٢٨ر٧	١٤٠٥	١٩١٠	٢١٠٠
اجمالى المدخرات القومية	١٨٦ر٣	٣٠٦ر٧	٢٣٥ر١	٢٠٢ر٧	٢١٢ر٤	٢٣١ر٧	١١٣	٢٠٧	٥١٤	١٢٨٨	١٧١٠
الفجـــوة التمويليـة	٥ر٧	١٠٧ر٣	١٩١ر٠	٢٢٦	٢٠٥ر٩	٢١٤ر٦	٦١٧	١١٢١ر٣	٨٩١	٦٦٢	٦٩٠
٪ للفجـوة الى الناتج	٤	٤ر٦	٦ر٤	١ر٧	١ر٦	٥ر٩	١ر١٥	٢٣ر٨	١٥ر٧	٨	٧ر٠

المصـــدر :

W.B., Egypt, Economic Management in a period transation, Ibid. P. 306.

ويتضـــــح من الجدول رقم (٩) مايلى :

اولا : الزيادة المستمرة والمضطردة في الاستثمار الاجمالى على مدى السنوات التى شملها الجدول حيث ارتفع من ١٩٢ مليون جنيه عام ١٩٦٠ الى ٢١٠٠ مليون جنيه عـام ١٩٧٨ أى انه تضاعف حوالى ١١ مرة ٠ لكن يلاحظ ان الاستثمار الاجمالى فى عام ١٩٦٥ قد بلغ ٤١٤ مليون بعد ما كان ١٩٢ مليون عام ١٩٦٠ اى انه تضاعـــف اكثر من مرتين فى حين انه فى الخمس سنوات التالية وارتفع من ٤١٤ مليون جنيه عام ١٩٦٥ الى ٦ر٤٢٦ مليون جنيه عام ١٩٧٠ اى بزيادة قدرها ٣٪٠

ثانيا : ارتفعت المدخرات القومية الاجمالية من ٣ر١٨٦ مليون عام ١٩٦٠ الى ٧ر٣٠٦ مليون اى بأكثر من ٦٠٪ ثم انخفضت الى ١ر٢٣٥ مليون و ٧ر٢٠٢ مليون ، ٤ر٢١٢ ، ٧ر٢٣١ فى السنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، على التوالى ، وتصـــل الى ادنى قيمة لها فى عام ١٩٧٤ حيث بلغت ١١٣ مليون ، لتعود فترتفع الى ٢٠٧ ثم الى ٥١٤ فى السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، على التوالى ثم تطفر الـــى ١٢٨٨ ، ١٧١٠ فى السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ على الترتيب ٠

ثالثا : بمقابلة حركة الاستثمار الاجمالى مع حركة المدخرات القومية الاجمالية ، تطورت الفجوة التمويلية بشكل سريع للغاية ، حيث ارتفعت من ٧ر٥ مليون جنيه عام ١٩٦٠ الـــى ٣ر١٠٧ مليون عام ١٩٦٥ اى ارتفعت الى اكثر من ١٨ ضعف واستمرت فى الزيـادة العادية حتى بلغت ٦ر٢١٤ مليون عام ١٩٧٣ وطفرت الى ٦١٧ مليون عام ١٩٧٤ (اى مايقرب من ثلاثة اضعاف) ثم كانت الطفرة الكبرى عام ١٩٧٥ حيث بلغـــت ٣ر١١٢١ مليون وهى اعلى قيمة بلغتها الفجوة التمويلية خلال الفترة التى شملهـا الجدول وهبطت بعد ذلك الى ٨٩١ مليون و ٦٢٢ مليون ، ٦٩٠ مليون فى السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ على التوالى ٠

ويمكننا الوقوف على ازدياد اهمية الفجوة التمويلية ومن ثم تأثيرها على الاستثمار والتنمية من خلال تزايد اهميتها النسبية الى الناتج المحلى الاجمالى حيث تطورت تلك الاهمية النسبية من ٤٪ عام ١٩٦٠ الى ٦ر٤٪ عام ١٩٦٥ ، ثم الى ٤ر٦٪ ، ١ر٧ ، ١ر٦ ، ٩ر٥ خـــــلال

السنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ على التوالى ثم ارتفعت بشكل كبير فى ١٩٧٤ لتصل الى ١ر١٥٪ ثم والت ارتفاعها فى عام ١٩٧٥ لتصل الى اعلى قيمةلها خلال الفـــترة وهى ٨ر٢٣٪ ثم هبطت الى ٧ر١٥٪ عام ١٩٧٦ وهى نسبة وان كانت اقل من سابقتها الا انها مازالت عاليه جدا بالمقارنه بحقبة السيتنات وحتى عام ١٩٧٣ . وفى السنوات ١٩٧٧ ١٩٧٨ والت النسبة انخفاضها حيث بلغت ٨٪ ، ٥ر٧٪ على الترتيب .

وتزداد الصورة وضوحا اذا حاولنا تحديد الاهمية النسبية للفجوة التمويلية الى اجمالى الاستثمار ، وبذلك نستطيع الوقوف على حجم وتطور المكون الاجنبى فى الاستثمار القومى وبذلك نستطيع الربط بين مختلف مظاهر الازمة الراهنة للتنمية فى مصر ، وهى تزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى التمويل ، العجز المزمن والمتزايد فى ميزان المدفوعات ، تفاقم مشكلة الديـــن الخرجى ومن ثم تحديد جوهرها الاساسى والمتمثل بالدرجة الاولى فى قصور المدخرات القوميـة ويوضح الجدول (١٠) الاهمية النسبية للمكون الاجنبى فى الاستثمار الاجمالى وذلك طبقـــا لبيانات البنك الدولى المتضمنة فى الجدول رقم (٩) .

جدول (١٠) تطور الاهمية النسبية للمكون الاجنبى فى الاستثمار الاجمالـــــــــى

	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
٪ للفجوة التمويلية الى اجمالى الاستثمار	٣ر٢	٩ر٢٥	٨ر٤٤	٧ر٥٢	٢ر٤٣	٠ر٤٨	٠ر٨٤	٣ر٨٤	٤ر٦٣	٥ر٣٢	٨ر٣٢
المتوسط العام للجدول = ٧ر٤٦٪											
المتوسط العام للفترة ٧٠ ـ ١٩٧٨ = ١ر٥٣٪											

المصدر : حسبت من الارقام الواردة فى الجدول السابق (٩) .

ويتضح من هذا الجدول الزيادة السريعة والمضطردة فى نسبة المكون الاجنبى فى اجمالى الاستثمار حتى وصل الى اعلى مستوى له عام ١٩٧٥ حيث بلغ حوالى ٣ر٤ ٨٪ ثم هبط فى الاعوام التالية وبشكل ملحوظ فى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ حيث بلغ ٥ر٣٢٪ ، ٨ر٣٢ ٪ على التوالى ، وان بقى رغم ذلك فى مستوى اعلى من مستواه فى الستينات . الامر الذى يوضح ارتفاع المتوسط العام لفترة السبعينات حيث بلغ ٩ر٥٣٪ عن المتوسط العام للسنوات التى يتضمنها الجدول وهو ٧ر٤٦٪ وهو مايوضح درجة من الاعتماد المتزايد على الموارد الاجنبية لتمويل الاستثمار والتنمية فى مصر خلال حقبة السبعينات بالمقارنة بحقبة الستينات الامر الذى ساعد على تفاقم كل من مشكلة ميزان المدفوعات وازمة الدين الخارجى واللتين اصبحتا بمثابة قيدين حقيقيين على واقع ومستقبل التنمية فى مصر .

الا ان النتيجة الرئيسية التى نخرج بها من تحليل بيانات الجدول عن تطور الاهمية النسبية للمكون الاجنبى فى الاستثمار الاجمالى بهذا الشكل الخطير تتمثل فى ضعف ممارساتنا لسياسات التنمية فى السنوات السابقة وخاصة خلال حقبة السبعينات من ناحية ومايتصل منها بترشيد استخدام التمويل الاجنبى من ناحية ثانية وذلك ان التمويل الاجنبى وان كان يؤدى عند الحصول عليه الى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة الدين الخارجى والتزامات خدمته ، الا ان الاستخدام المنتج والرشيد له يساعد على علاج هذا العجز ورفع قدرة الاقتصاد القومى على خدمة الدين الخارجى وذلك من خلال رفع القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى وخاصة فى القطاعات المنتجة للسلع التصديرية او المنتجة لبدائل الواردات وهو مايدخل فى صميم دراسات ترشيد استخدام القروض والتسهيلات الاجنبية . وهذا هو موضوع آخر .

٣٠٣ : الفجوة التمويلية على مستوى الحكومة والقطاع العام :

يمكن تعريف الفجوة التمويلية للقطاع العام والحكومة وهو مايمكن ان نطلق عليه النشاط الاقتصادى العام للدولة بالفرق بين حجم الاستثمارات التى تضطلع بها الحكومة والقطاع العام وبين حجم المدخرات العامة المتاحة محليا لدى الحكومة والقطاع العام وبعبارة اخرى يمكن ان نطلق على الفجوة التمويلية على هذا المستوى ، فجوة التمويل العام حيث ترمز للفرق بين

الاستثمار العام (فى الحكومة والقطاع العام) والادخار العام معنى ذلك ببساطة استبعاد الفرق بين الاستثمار الخاص والمدخرات الخاصة ٠

وتعود اهمية تحليل فجوة التمويل العام الى واقع الدور القيادى والاساسى للقطاع العام والحكومى فى عملية التنمية ، منذ ممارسة التخطيط الشامل مع بداية الستينات ومازال حتى وقتنا الحاضر رغم الاخذ بسياسة الانفتاح منذ عام ١٩٧٤ بل ان الخطة الخمسية ٨٢/ ٨٣ ـ ١٩٨٦/٨٦ لم تتوقع ان يساهم القطاع الخاص رغم كل الجهود المبذوله لدفعة وترغيبه وحمايته فى ظل سياسة الانفتاح بأكثر من ٢٠٪ منها الامر الذى يجعل حركة الاقتصاد القومى ومقدار مايمكن ان نحققة من تنمية مرهون بقدرة القطاع العام والحكومى على النمو والتطور وتعتبر فجوة التمويل العام من اهم القيود الواردة على هذا النمو والتطور ومن هنا تأتى اهمية تحليل تلك الفجوة لاستخلاص الدروس المستفادة من الماضى بما يساعدنا فى رسم خطواتنا للحاضر والمستقبل ٠

ويوضح الجدول رقم (١١) الاهمية النسبية لكل من الادخار العام والاستثمار العام والفجوة التمويلية (فجوة التمويل العام) للناتج المحلى الاجمالى فى الفترة الاخيرة ٠

---

* رغم قناعتنا بأنها ليست فترة كافية لاعطاء حكم نهائى عليها ٠

جـدول رقم (١١)

الاهمية النسبية للادخار العام والاستثمار العام وفجوة التمويل العام
الى الناتج المحلى الاجمالى (الفترة ٧٤/ ١٩٧٩)

السنوات	% الادخار الحكومى	الاستثمار الحكومى %	% الفجوة التمويلية
١٩٧٤	٣ر٣	١٨ر٢	١٤ر٩
١٩٧٥	٧ر٠	٢٦ر٣	٣٣ر٣
١٩٧٦	٣ر٦	٢١ر٣	١٧ر٧
١٩٧٧	١١ر٠	٢٢ر٢	١١ر٢
١٩٧٨	٦ر٩	٢٥ر٤	١٨ر٥
١٩٧٩	٥ر٥	٢٣ر٠	١٧ر٥
متوسط الفجوة التمويلية للفترة كلها = ١٩ر٠%			

المصدر : معهد التخطيط القومى : الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ٧٠ ـ ١٩٧٩ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١٦ ، ص ٩٥ ، ابريل ١٩٨١ .

ويتضح من هذا الجدول ضخامة فجوة التمويل العام حيث بلغت فى المتوسط للفترة كلها ١٩% من الناتج المحلى الاجمالى (أى الخمس تقريبا) بل انها قد وصلت الى اكبر قدر لها فى عام ١٩٧٥ حيث بلغت ٣٣ر٣% أى مايوازى ثلث الناتج المحلى الاجمالى .

الامر الذى يوضح بحق مدى المخاطر التى تحيط بواقع ومستقبل عملية التنمية من ناحية ويساعد على تفسير اهم مظاهر الأزمة الراهنة فى الاقتصاد المصرى وهى مشكلة العجز المزمن فى ميزان المدفوعات وتفاقم ازمة المديونية الخارجية .

ويأتى الادخار العام (الحكومة والقطاع العام) من القنوات التالية :

أ ـ الارباح المحوله من شركات القطاع العام .

ب ـ التمويل الذاتى الذى تقوم به شركات القطاع العام .

جـ ـ فوائض هيئة التأمينات الاجتماعية ٠

د ـ الودائع الادخارية بصندوق توفير البريد ٠

هـ ـ حصيلة بيع شهادات الاستثمار ٠

و ـ حصيلة بيع ماتطرحه الدولة من سندات حكومية ٠

ويوضح الجدول (١٢) الاهمية النسبية لتلك القنوات الى الانفاق الاستثمارى العام فى الفترة الاخيرة (٧٥ ـ ١٩٧٩) وتوضح هذه النسبه معدل تغطية كل قناة من هـذه القنوات الادخارية للانفاق الاستثمارى ويتضح من هذا الجدول الاهمية النسبية الواضحة لكل من جملة ارباح وموارد القطاع العام وفائض التأمينات الاجتماعية فى تمويل وتغطية الانفاق الاستثمارى العام، حيث بلغت ٤ر٤٥٪ و٤ر١٨٪ على التوالى خلال الفترة وبلغ متوسط مجموع المصدرين معا خلال الفترة حوالى ٨ر٦٣٪ ٠

جدول رقم (١٢)

الاهمية النسبية لمصادر الادخار العام فى تغطية الاستثمار العـــام

خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٩

بالمليون جنية

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الانفاق الاستثمارى العام	١١٧٥	١٣٢٠	١٩٤٦	٢٧٢٥	٣٨٥١
أ ـ جملة فوائض وموارد القطاع العام	٤٨٤	٦٧٥	٧٢٩	١١٣١	١٥٨١
% الى الانفاق الاستثمارى	٤١٪	٥١٪	٣٧٪	٤٢٪	٥٦٪
ب ـ فوائض التأمينات والمعاشات	٢٥٣	٢٩٥	٢٥٣	٣٨١	٤٥٦
% الى الانفاق الاستثمارى العام	٢٢٪	٢٢٪	١٨٪	١٤٪	١٦٪
جـ ـ مدخرات توفير البريد والسندات الحكومية	١٧	١٩	٣٢	٥١	٧٢
% الى الانفاق الاستثمارى	١ر٤٪	١ر٤٪	١ر٦٪	١ر٩٪	٢ر٥٪
د ـ حصيلة بيع شهادات الاستثمار	٥٠	٥٤	٧٦	١٣٥	١٤٠
% الانفاق الاستثمارى العام	٠ر٧٪	٠ر٥٪	٠ر٦٪	٠ر٦٪	٠ر٦٪

أ متوسط معدل تغطية فوائض وموارد القطاع العام خلال الفترة كلها = ٤ر٤٥٪

ب متوسط معدل تغطية فوائض التأمينات خلال الفترة كلها = ٤ر١٨٪

أ ب متوسط أ + ب خلال الفترة كلها = ٨ر٦٣٪

حـ متوسط معدل تغطية توفير البريد والسندات الحكومية خلال الفترة كلها = ٨ر١٪

د متوسط معدل تغطية شهادات الاستثمار (الادخار) خلال الفترة كلها = ٠ر٦٪

المصـدر : معهد التخطيط القومى ، الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ٧٠/١٩٧٩ ، مرجع سابق ص ٩٦ ـ ٩٩ .

الفصل الرابع

التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى

٤ ــ ١ : مقدمـــة

٤ ــ ٢ : التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى واثرة على معدل النمو

٤ ــ ٣ : التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب النشـــــاط الاقتصادى واثره على مسار التنمية والتوازن القطاعى ٠

٤ ــ ٤ : التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب المكونات السلعية واثره على قدرة الانتاجية ٠

٤ ــ ٥ : التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب الملكية واثره على المحتوى الاجتماعى لعملية التنمية ٠

الفصل الرابع

التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي

٤-١ : مقدمة :

يعرف تكوين رأس المال الثابت الاجمالى ، كما سبق أن أشرنا ، بالاضافات الرأسمالية التى يقوم بها منتجو السلع والخدمات ومنتجو الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التى لاتهدف الى الربح وتخدم العائلات، سواء عن طريق الشراء أو الانتاج الذاتى مطروحا منها صافى المبيعات من الاصول المستعملة والخردة. ويستبعد من ذلك ما يتم للاغراض العسكرية وكذلك عمليات شراء الاراضى. كما يشمل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى العمليات تحت التنفيذ فى مشروعات التشييد والاصلاحات الرأسمالية (التى تطيل من عمر الاصل أو تزيد انتاجيته) حتى وان لم تستكمل خلال الفترة المحاسبية. وبصفة عامة، يمكن تعريف التكوين الرأسمالى الاجمالى فى المجتمع، بحجم الاصول الثابتة الملموسة التى تستخدم فى الانتاج (المدنى) لفترة أطول من سنة. وان كان الاساس فى التعريف العلمى الاكاديمى للاصل الثابت هو المشاركة فى أكثر من عملية انتاج ، أى أكثر من دورة انتاجية واحدة. على عكس الاستهلاك الوسيط الذى ينتهى (يستهلك) نهائيا بالاستخدام فى دورة انتاجية واحدة. ومن هنا كان تحميل المنتج بقيمة الاستهلاك الوسيط كاملة فى حين يحمل بجزء من قيمة الاصل الثابت يمثل مقدار النقص فى قدرة الاصل على الانتاج نتيجة استخدامه فى الدورة القائمة. هذا الجزء هو الذى يعبر عنه بقسط الاهلاك. لكن اختلاف طول الدورة الانتاجية من منتج لآخر جعل من الضرورى الاتفاق على فترة زمنية تستخدم كأساس عملى للتفرقة بين الاستهلاك الوسيط والاصل الثابت.

ونظرا لتوقف مقدار مايمكن للمجتمع تحقيقه من تنمية، على مقدار يستطيع المجتمع اضافته من أصول ثابتة جديدة تساعد على توسيع الوعاء المادى للتنمية، (بافتراض بقاء الوعاء البشرى على حاله)، ونظرا لأن هذه الاضافات قد تأخذ صورا مختلفة (مبانى، آلات، تشييدات، ... الخ) وفى مجالات مختلفة (مجال منتجو السلع والخدمات، منتجو الخدمات الحكومية، الهيئات الخاصة التى لاتهدف للربح وتقدم خدماتها للعائلات) ونظرا لاختلاف شكل الملكية (عامه ـ خاصة ـ مختلطة ـ تعاونية) التى تتم من خلالها تلك الاضافات، يكتسب تحليل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى أهمية خاصة، ليس من الناحية الاقتصادية وحدها ولكن من الناحية الاجتماعية أيضا. ذلك أن تكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى وهو يمثل حجز الزاوية فى بناء الوعاء المادى (العينى) للتنمية، فانه يمثل من زاوية علاقات الملكية التى يتم من خلالها اطار التحليل توزيع الناتج (الدخل) القومى ومن ثم شكل التطور الاجتماعى فى المجتمع. وسنحاول فيما يلى تحليل أهم تلك العلاقات والجوانب لعملية تكوين رأس المال الثابت الاجمالى.

٤ ـ ٢ : التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى دائرة على معدل النمو :

وتتأكد العلاقة الوثيقة والطردية بين معدل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى وبين معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى، وذلك بالنظر الى الجدول (١٣) الذى يوضح تطور كل من المعدلين خلال الفترة ٦٠/٦١ ـ ١٩٧٨.

جـــــدول (١٣)

تطور معدل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى ومعدل نمـــــو الناتج المحلى الاجمالى لفترة ٦٠/٦١ـ١٩٧٨

السنـــــوات	التكوين الرأسمالى الثابت ٪ من الناتج القومـــــى بأسعـــــار الســـــوق	متوسط الفترة	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى على أساس أسعـار ١٩٦٥	متوســط الفـــترة
	%	%	%	%
٦١/٦٠	١٧ر١		٦ر١	
٦٥/٦٤	١٦ر٤	١٦ر٧	٧ر٠	٦ر٥
٦٦/٦٥	١٥ر٨		٦ر٠ %	
٦٧/٦٦	١٤ر٦		ـ١ر٢ %	
٦٨/٦٧	١١ر٦	١٣ر٣	١ر٦ %	٣ر٣
٦٩/٦٨	١٢ر٥		٦ر٩	
٧٠/٦٩	١٢ر٠		٦ر٣	
٧١/٧٠	١١ر٥		٦ر٣	
٧٢/٧١	١١ر٣		٤ر٢	
١٩٧٢	١١ر٩	١١ر٨	١ر٩	٣ر٨
١٩٧٣	١٢ر٧		٢ر٨	
١٩٧٤	١٦ر٢		٨ر٢	
١٩٧٥	٢٤ر٥		٨ر٩	
١٩٧٦	٢١ر٥	٢١ر٨	٩ر٤	٩ر٦
١٩٧٧	٢١ر٦		١٠ر٠	
١٩٧٨	٢٥ر٣		١١ر٥	

المصـــــدر : محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، السكان والتنمية فى مصر سبتمبر ١٩٧٨ ص ٢٤٥ والكتاب الاحصائى السنوى: ١٩٨٢ ، ومعدل نمو الناتـــج المحلى الاجمالى من بيانات البنك الدولـــــى .

ويتضح من الجدول العلاقة الطردية بين معدل تكوين رأس المال الثابت الاجمالى وبين معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى على امتداد حقبتى التنمية. ففى السنوات ٦٠/١٩٦١ و ٦٤/١٩٦٥ كان متوسط معدل التكوين الرأسمالى الاجمالى ١٦ر٧ ٪ يقابله معدل نمو فى الناتج المحلى الاجمالى مقداره ٥ر٦ ٪ . ومع عام ٦٥/١٩٦٦ تعرضت مصر الى المزيد من الضغوط الاقتصادية ومن أبرز أساليبها ايقاف امداد مصر بفائض الحاصلات الزراعية الأمريكية (وأهمها القمح)، كما تزايد الانفاق العسكرى مع تصاعد احتمالات الصدام المباشر مع اسرائيل والذى انتهى فعلا بحرب ١٩٦٧، الأمر الذى أدى الى اتباع سياسة الانكماش الاستثمارى، ومن ثم هبط متوسط معدل تكوين رأس المال الثابت الاجمالى خلال الفترة (٦٥/٦٦ ـ ٦٩/١٩٧٠) الى ٣ر١٣ ٪. ذلك أن تزايد العجز فى ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة بالقياس على الفترة السابقة (فترة الخطة الخمسية الأولى ٥٩/٦٠ ـ ٦٤/٦٥) أدى الى تقليص الواردات ومنها الواردات من السلع الانتاجية والوسيطة مما أدى الى ازدياد الطاقات الانتاجية العاطلة وانخفض بالتالى الأداء الاقتصادى ليصل معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى الى ٦ر٠ ٪ عام ١٩٦٦، والى ٢ر١ ٪ عام ١٩٦٧، ٦ر١ ٪ عام ١٩٦٨. وقد أدى ذلك الى هبوط مستوى دخل الفرد خلال تلك السنوات نتيجة تزايد السكان بمعدل ٣١ر٢ ٪ سنويا. ومع عام ٦٨/١٩٦٩ بدأ التوسع النسبى الطفيف فى معدل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى وتحسن مستوى الأداء المصرى باستغلال أموال الدعم العربى فى استيراد مستلزمات الانتاج الوسيط وتدوير دولاب الطاقات الانتاجية العاطلة (المتراكمة خلال الفترة ٦٥/٦٦ ـ ٦٧/١٩٦٨) مما أدى الى رفع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الى ٩ر٦ ٪ و ٣ر٦ ٪ فى السنتين ٦٨/١٩٦٩ و ٦٩/١٩٧٠ على الترتيب. وبذلك يصل متوسط معدل النمو خلال الفترة الى ٣ر٣ ٪ . واستمر

هبوط معدل التكوين الرأسمالى الاجمالى خلال الفترة ٧٠/ ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ نتيجة التركيز على استيراد السلع الوسيطة اللازمة لتشغيل الطاقات العاطلة وتزايد الانفاق العسكرى مع جمود الدعم العربى وكذلك انخفاض انتاجنا من البترول ، ليصل متوسط الفترة الى ٨ر١١ ٪ بالمقارنة بمتوسط معدل الفترة السابقة وهو ٣ر١٣ ٪. وقد استتبع ذلك هبوط متوسط معدل النمو عن الفترة كلها الى ٨ر٣ ٪ بعد أن كان ٥ر٦ ٪ فى فترة الخطة الخمسية الأولى. ولكن يلاحظ هنا أنه متوسط معدل النمو المتحقق وهو ٨ر٣ أعلى من نظيره فى الفترة السابقة ٦٥/٦٦ ـ ٦٩/١٩٧٠ وهو ٣ر٣ ٪ رغم هبوط معدل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى الى ٨ر١١ ٪ بعد أن كان ٣ر١٣ ٪ فى الفترة السابقة. ويعود السبب فى ذلك الى الاستفادة من الطاقات العاطلة والمتراكمة من الفترة السابقة.

وبدأت مصر منذ عام ١٩٧٤ تبذل جهدا كبيرا ، فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بهدف تنشيط دور القطاع الخاص المحلى والأجنبى فى القيام بالمشروعات الانمائية. كما شهدت هذه الفترة نمو موارد مصر من السياحة وقناة السويس حيث أعيد افتتاحها فى ٥ يونيو ١٩٧٥ ، والبترول (خاصة بعد استعادة بترول سيناء عام ١٩٧٩) وكذلك تحويلات المصريين العاملين بالخارج. كل ذلك أدى الى التوسع الاستثمارى وارتفاع معدل تكوين رأس المال الثابت الاجمالى ليصل الى أعلى قيمة له عام ١٩٧٨ وهو ٣ر٢٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى. ويصل بالتالى متوسط معدل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى للفترة كلها من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ الى حوالى ٨ر٢١ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، أى بزيادة تصل نسبتها الى ٨٤ ٪ عن متوسط معدل الفترة السابقة. لكن يجب أن نلفت النظر الى أن معدلات التكوين الرأسمالى الثابت فى هذه الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٨ تشمل داخلها حصة الشريك

الاجنبى ، وقد صاحب هذا المعدل المرتفع للتكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى ارتفاع ملحوظ فى معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بلغ أقصاه كذلك عام ١٩٧٨ حيث قدر بحوالى ٥ر١١ ٪ وعموما فقد أدى ارتفاع معدل التكوين الرأسمالى الثابت خلال الفترة والذى بلغ فى المتوسط الى ٨ر٢١ ٪ الى ارتفاع مصاحب له فى معدل النمو بلغ فى المتوسط للفترة كلها الى ٦ر٩ ٪ ويوضح الجدول (١٤) تطور موارد مصر من السياحة والبترول وتحويلات المصريين خلال تلك الفترة .

جدول (١٤)

تطور موارد مصر من السياحة والبترول وتحويلات العاملين

بالخارج الفترة من ٧٤ ـ ٨٠ / ١٩٨١

(بالمليون جنيه)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	٨١/٨٠
تحويلات المصريين العاملين بالخارج .	ـ	١٠٥ر٧	٢٣٨ر١	٣٥٨ر٢	٦٤٤ر٥	٦١٠ر٥	٧٥٩ر٤	٧١٩ر٠
السياحة	٥١ر٤	٨٢ر٠	٢٦٣ر٢	٤٣٠ر٣	٣٩٥ر٧	٣١٩ر٨	٤٠٤ر٦	٥١٤ر٩
البترول	١٣١	١٨٧ر٣	٣١٦ر٨	٤٢٠ر٠	٥٤٠ر١	١٨٧٤ر٩	١٨٩٥ر٥	٣٠٩١ر٨

المصدر : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد الأول ١٩٨٢ ، (جداول متفرقة) .

٤ — ٣ : التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب النشاط الاقتصادى وأثره على مسار التنمية والتوازن القطاعى :

يهدف تحليل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب النشاط الاقتصادى الى ابراز التغير فى الاهمية النسبية للقطاعات المختلفة فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى الأمر الذى يساعد على تفسير وتحليل التغيرات الهيكلية فى الوعاء المادى (العينى) للانتاج ومن ثم فى الاقتصاد القومى . ويوضح الجدول رقم (١٥) بالملحق، الاهمية النسبية للتكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب قطاعات النشاط الاقتصادى فى الفترة ٦٠/٦١ — ١٩٨٠ .

ويتضح من الجدول أن القطاعات السلعية قد حصلت على مايعادل ٥٢ر٨ ٪ من اجمالى التكوين الرأسمالى الثابت (أى أكثر من النصف) خلال الفترة كلها (٦٠/٦١ — ١٩٨٠) . وفى نفس الوقت حصلت قطاعات التوزيع على ٢٦ر٩ ٪ وقطاعات الخدمات على ٢٠ر٣ ٪ معنى ذلك أن القطاعات السلعية والتوزيع قد حصلتا على ما يوازى ٧٩ر٧ ٪ من التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى خلال الفترة كلها (٦٠/٦١ — ١٩٨٠) . لكن هذه الصورة العامة والتى قد تعتبر مقبولة الى حد كبير، تخفى وراءها الكثير من التغيرات الهيكلية فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب القطاعات والتى كانت ولاشك الشبب الأساسى وراء الكثير من مظاهر الاختناق فى الجهاز الانتاجى . وسنحاول فيما يلى أن نوجز أهم تلك التغيرات :

أ — على مستوى المجموعات القطاعية، انخفضت الاهمية النسبية للقطاعات السلعية فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى حقبة السبعينات بالمقارنة بحقبة الستينات، حيث بلغ متوسط الفترة ٦٩/٧٠ — ١٩٨٠ حوالى ٥٠ر٨ ٪ من اجمالى التكوين الرأسمالى الثابت، وذلك بعد أن كان هذا المتوسط ٦٢ر٥ ٪ خلال الفترة ٦٠/٦١ — ١٩٧٠/٦٩ . بل أن نسبة التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى تلك القطاعات السلعية قد هبطت فى الفترة ٧٤ — ٨٠ الى

جـــدول (١٥)

الأهمية النسبية للتكوين الرأسمالى الثابت الاجمالـــى
حسب النشاط الاقتصادى فى الفترة ٦٠/٦١ــ ١٩٨٠

القطاعـــات	متوسط الفترة ٦٠/٦١ــ١٩٨٠	متوسط الفترة ٦٠/٦١ــ٦٩/٧٠	متوسط الفترة ٧٠/٧١ــ٨٠	متوسط الفترة ٧٤ــ١٩٨٠
الزراعة والرى والصرف	١٣ر٥	١٩ر٥	١١ر٢	٨ر٤
الصناعة التحويلية والتعدين والبترول	٣ر٥	٢٩ر٥	٣١ر٠	٢٩ر٧
التشيـــــيد	١ر٣	١ر٠	٢ر١	٢ر٧
الكهربـــــاء	٨ر٥	١٢ر٥	٦ر٠	٥ر٩
مجموع القطاعات السلعية	٥٢ر٨	٦٢ر٥	٥٠ر٣	٤٨ر٧
النقل والمواصلات (وقناة السويس)	٢٥ر٦	١٩ر٠	٢٧ر٣	٢٨ر٥
التجارة والمال	١ر٣	٠ر٧	١ر٤	١ر٥
مجموع قطاعات التوزيع	٢٦ر٩	١٩ر٧	٢٨ر٧	٣٠ر٠
الاسكـــــان	١٢ر٥	١١ر٩	٨ر٧	٨ر٧
المرافق العامة	٤ر١	٢ر٥	٥ر٠	٥ر٣
خدمات أخـــرى	٥ر٨	٥ر٠	٦ر٣	٨ر٣
مجموع الخدمات	٢٣ر٤*	١٩ر٤	٢١	٢١ر٣
المجموع العـــام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: احتسب على أساس الجدول رقم (٢) بالملحق

* يتضمن ذلك نسبة ١ر٣٪ مقابل عمليات شراء الاراضى يجب خصمها.

٧ر٤٨ ٪ وهو مايعنى عدم نجاح ممارسات عملية التنمية فى السبعينات فى توسيع الوعاء المادى (العينى) للتنمية. وبالمقابل، فقد ازدادت الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت الاجمالى فى قطاعات التوزيع والخدمات فى فترة السبعينات عنها فى فترة الستينات. فقد قدرت نسبة التكوين الرأسمالى الثابت فى قطاعات الخدمات خلال الفترة ٧٠/٧١ ـ ١٩٨٠ بحوالى ٧ر٢٨ ٪، بعد ان كانت ٧ر١٩ ٪ خلال الفترة ٦٠/٦١ ـ ١٩٧٠/٦٩. بل ان هذه النسبة قد ارتفعت بشكل واضح لتصل الى ٣٠ ٪ خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٨٠. وقد كان اعادة فتح قناة السويس وتوسيعها وكذلك التطور الكبير فى قطاع التجارة والمال وراء تلك الزيادة الواضحة. أما القطاعات الخدمية، فقد ازدادت نسبة التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى بها من ٤ر١٩ ٪ خلال فترة الستينات ٦٠/٦١ ـ ١٩٧٠/٦٩، الى ٢١ ٪ خلال السبعينات ٧٠/٧١ ـ ١٩٨٠ والى ٣ر٢١ ٪ خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨٠.

نخلص من ذلك الى أن مؤشرات التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى تشير الى أن ممارسات التنمية خلال حقبة السبعينات وخاصة منذ عام ١٩٧٤ (وهو بداية ممارسة سياسة الانفتاح) اتجهت الى توسيع الوعاء المادى للتنمية فى القطاعات الخدمية أكثر منها فى القطاعات السلعية. فقد تضاعفت نسبة التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى قطاع التجارة والمال وازدادت بشكل واضح فى قطاع النقل والمواصلات خلال تلك الفترة.

ب - وعلى مستوى القطاعات داخل المجموعات القطاعية الثلاث (السلعية، التوزيع والخدمات) فقد شهدت الفترة ٦٠/٦١ - ١٩٨٠، تغيرات هيكلية واضحة كان لها أثرها الواضح على تحديد شكل النمو وطبيعة التنمية خلال تلك الفترة :

ففى القطاع الزراعى انخفضت نسبة التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى من ١٩ر٥ ٪ خلال الستينات الى ١١ر٢ ٪ خلال السبعينات، وكان انخفاضها واضحا فى الفترة ٧٤-١٩٨٠ حيث بلغت ٨ر٤ ٪ وأصبحت بالتالى تحتل المركز الرابع من حيث الترتيب القطاعى بعد أن كانت فى المرتبة الثانية فى الستينات. وكذلك فى قطاع الكهرباء انخفض متوسط نسبة التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى السبعينات حيث بلغ ٦ ٪ خلال الفترة ٧٠/٧١ - ١٩٨٠، ٩ر٥ ٪ خلال الفترة ٧٤-١٩٨٠، بعد أن كان ١٢ر٥ ٪ فى الفترة ٦٠/٦١ - ٦٩/١٩٧٠. مما يعكس عدم نمو وتطور القدرات الانتاجية الحقيقية لتلك القطاعات بالقدر الذى تتطلبه عمليات التنمية المعجلة. وعلى العكس من ذلك فقد شهد قطاع التشييد تطورا كبيرا فى قدراته الانتاجية نتيجة الزيادة الكبيرة فى نسبة التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى به فى فترة السبعينات بالمقارنة بفترة الستينات (بلغت النسبة الى أكثر من الضعف).

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعى (التحويلى والاستخراجى) فقد ازدادت نسبة التكوين الرأسمالى الثابت به فى السنوات الأولى من السبعينات، ثم عادت الى مستوى أهميتها فى الستينات تقريبا (٢٩ر٧ ٪، ٢٩ر٥ ٪ على الترتيب) الامر الذى حال دون أن يلعب القطاع الصناعى دورا ملموسا فى

تلطيف وتخفيف عبء الزيادة الكبيرة فى وارداتنا الزراعية الغذائية (خاصة القمح ودقيقه) على الميزان التجارى.

وقد شهدت القطاعات التوزيعية، خاصة النقل والمواصلات (بما فى ذلك قناة السويس) زيادة كبيرة فى نسبة التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى بها، حيث بلغ المتوسط الى ٢٧ر٣ ٪ خلال السبعينات والى ٢٨ر٥ ٪ خلال الفترة ٧٤ـ١٩٨٠، بعد أن كانت النسبة (فى المتوسط) ١٩ ٪ خلال الستينات. وفى نفس الاتجاه تضاعفت نسبة التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى قطاع للتجارة والمال خلال السبعينات بالمقارنة بفترة الستينات.

وفى القطاعات الخدمية ازدادت الأهمية النسبية للتكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى قطاع المرافق العامة (ازدادت الى أكثر من الضعف) وفى قطاع الخدمات الأخرى، فى السبعينات وخاصة بعد عام ١٩٧٤، بالمقارنة بفترة الستينات. وبالعكس انخفضت تلك النسبة فى قطاع الاسكان حيث بلغت ٧ر٨ ٪ فى السبعينات مقابل ٩ر١١ ٪ فى الستينات.

يهمنا الآن أن نوضح أثر تلك التغيرات الهيكلية فى توزيع التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى على القطاعات والأنشطة الاقتصادية على مسار عملية التنمية خلال الفترة ٦١/٦٢ ـ ١٩٧٨ وذلك أن توزيع التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب القطاعات الاقتصادية لايعدو الا أن يكون بمثابة عملية بناء للوعاء المادى (العينى) للتنمية القطاعية، بما يساعد على تحليل مسار عملية التنمية فى الاقتصاد القومى ككل من ناحية، ومدى التوازن (والاختلال) فى تنمية وتطوير الطاقات الانتاجية القطاعية من ناحية أخرى. ورغم العلاقة الوثيقة بين الناحيتين، الا أن ناحية تحليل المسار التنموى يكتسب أهمية

خاصة فى تحليل آفاق التنمية فى المدى لطويل ومدى قدرة المجتمع على الاستمرار المضطرد فى تحقيقها . أما الجانب الآخر (التوازن الانتاجى القطاعى وخاصة القطاعات السلعية) فانه يكتسب أهمية خاصة فى تحليل أزمات التنمية فى الآجل المتوسط والتى تنجم بالدرجة الأولى عن الطاقات الانتاجية العاطلة والتبديد الواضح فى الموارد . ويعود ذلك بصفة أساسية الى اهمال اعتبارات التشابك القطاعى (والصناعى) والتى تعطى اطارا تحليليا للطبيعة التكاملية لعملية التنمية ، والتى يجب مراعاتها بشكل دقيق عند تخصيص الموارد الاستثمارية فى تكوين الوعاء المادى للتنمية بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة .

فمن ناحية المسار ، اتجهت السياسة الاستثمارية فى تكوين رأس المال الثابت الاجمالى خلال فترة السبعينات الى التوسع فى بناء الوعاء المادى للقطاعات الخدمية ، بالقياس على فترة السبعينات . الأمر الذى أدى الى زيادة الطاقات الانتاجية لتلك القطاعات وفى ارتفاع معدلات نموها السنوية ، كما يتضح من الجدول رقم (١٦) فقد ارتفع متوسط معدل النمو السنوى لقطاع الاسكان والمرافق العامة والخدمات الأخرى من ٨ر١ ٪ ، ٦ر٥ ٪ ٦ر٦ ٪ على الترتيب فى فترة الستينات ، الى ١ر٣ ٪ ، ٣ر٩ ٪ ، ٦ر٧ ٪ فى فترة السبعينات على الترتيب . وفى قطاع التجارة والمال ارتفع المعدل المتوسط للنمو السنوى بشكل كبير (الى أكثر من أربعة أضعاف) حيث ارتفع من ٨ر٢ ٪ فى فترة الستينات الى ٣ر١٢ ٪ فى فترة السبعينات (٧١-١٩٧٨) وكذلك ارتفع متوسط معدل النمو السنوى فى قطاع النقل والمواصلات (وقناة السويس) من ٦ر٢ ٪ الى ٩ر٢١ ٪ (الى أكثر من ثمانية أضعاف) بين الفترتين على

التوالى. ويجدر بنا أن نشير الى أن عملية التنمية فى القطاعات السلعية وهى عصب عملية التنمية، تقتضى بالضرورة تنمية قطاعات التوزيع، الأمر الذى يستلزم ضرورة تحليل النمو فى قطاعات التوزيع ومدى الاستفادة منها سواء لقطاعات الانتاج السلعى أو للقطاعات الخدمية، وهو مايستلزم قدرا أكبر من التفاصيل الدقيقة فى بيانات النقل والمواصلات (وقناة السويس) وكذلك بيانات التجارة والمال، بحيث يساعد على تقدير مايقدم منها لخدمة الانتاج السلعى ومايقدم لخدمة العائلات وأجهزة الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التى تقدم نشاطا اجتماعيا وثقافيا.

ومن ناحية التوازن الانتاجى القطاعى، يوضح الجدول (١٦) الأثر الواضح للتوجه الاستثمارى فى تكوين رأس المال الثابت الاجمالى حسب القطاعات السلعية، فى تحديد معدلات النمو السنوية لتلك القطاعات، فقد اتضح من تحليل بيانات الجدول (١٥) اتجاه التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى قطاع الزراعة والرى والصرف الى التراجع فى فترة السبعينات عنها فى فترة الستينات، مما انعكس فى تراجع معدلات النمو فى القطاع الزراعى، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى خلال السبعينات كما يتضح من الجدول رقم (١٦) حوالى ١ر٧ ٪ بالمقارنة بـ ٢ر٥ ٪ فى فترة الستينات. وفى نفس الاتجاه انخفض متوسط معدل النمو فى قطاع الكهرباء فى فترة السبعينات (١٢ر٣ ٪) عنه فى فترة الستينات (١٤ر٦ ٪)، وهو مايتمشى مع اتجاه معدلات التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى القطاع فى الفترتين. وفى قطاع التشييد الذى شهد ارتفاع متوسط معدل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى من ١ر٠ ٪ فى الستينات الى ١ر٢ ٪ فى السبعينات (و٧ر٢ ٪ فى الفترة من ٧٤ـ١٩٨٠)، ارتفع متوسط معدل النمو السنوى من ٣ر٨ ٪ فى الستينات الى ١ر٨٪ فى فترة السبعينات (٧٠/٧١ـ١٩٧٨). وفى القطاع

الصناعى (الصناعات التحويلية والتعدين والبترول) تحسن معدل النمو السنوى فى فترة السبعينات بالمقارنة بفترة الستينات (١ر٠ ، ٦ر٥٪ على التوالى) • وهو مالا يقابله تحسن واضح فى معدلات التكوين الرأسمالى الثابت فى القطاع الصناعى على عكس القطاعات السلعية الأخرى التى تظهر فيها هذه العلاقه بوضوح • ولكن تفسير ذلك هو أن التحسن فى معدلات النمو الصناعى فى فترة السبعينات تعود بالدرجة الأولى الى محاولات الاستفادة من الطاقات الانتاجية العاطلة المتراكمة عن فترة الستينات، أكثر من التوسع فى الوعاء المادى للانتاج فى القطاع•

وأمام هذه الصورة غير المتوازنة للنمو فى القطاعات السلعية (تحسن معدلات النمو فى قطاعات الصناعة التحويلية والتعدين والبترول وكذلك قطاع التشييد يقابله تدهور معدلات النمو فى الزراعة والكهرباء)، لم يكن من الممكن تجنب ظهور الاختناقات فى العمليات الانتاجية القطاعية نتيجة عدم قدرة بعض القطاعات على الوفاء باحتياجات القطاعات الأخرى (الاستخدام الوسيط) بالاضافة الى احتياجات الطلب النهائى• ومن ثم ظهرت مشكلة الطاقات الانتاجية العاطلة فى الاقتصاد المصرى خلال الحقبتين (الستينات والسبعينات) مع اختلاف المسببات فى كل فترة وهو ماسنقوم بتحليله فى دراسة مستقلة عن الطاقات الانتاجية العاطلة فى الاقتصاد المصرى•

جـــدول (١٦)

متوسط معدلات النمو القطاعية فى الفترة ٦١ ـ ١٩٧٨

(بالاسعـــار الثابتـــة)

القطاعـــــات	متوسط معدل النمو (١) فى الفترة ٦١ـ١٩٧١	متوسط معدل النمـــو (٢) فى الفترة ٧٠/٧١ـ١٩٧٨
الزراعة والرى والصـــرف	٢ر٥	١ر٧
الصناعة التحويلية والتعدين والبـــترول	٥ر٦	١ر٨
الكهربـــــاء	١٤ر٦	١٢ر٣
التشيـــــيد	٣ر٨	١ر٨
النقل والمواصـــلات	٢ر٦	٢١ر٩
التجارة والمـــال	٢ر٨	١٢ر٣
الاسكـــان	١ر٨	٣ر١
المرافق العامـــة	٥ر٦	٩ر٣
الخدمات الأخـــرى	٦ر٦	٧ر٦

المصـــدر :

احتسب من الجدول رقم (٣) فى الملحق الاحصائى.

(١) على أساس أسعار ٦٤/١٩٦٥

(٢) معدلات الفترة ٧٠/٧١ ـ ١٩٧٥ احتسبت على أساس أسعار سنة ١٩٧٠، وباقى الفترة على أساس أسعار ١٩٧٥.

٤ـ٤ : التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي حسب المكونات السلعية وأثره على القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي :

سبق أن أوضحنا في الفصل الثاني (أنظر ٢ـ١) مفهوم التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي وعليه يمكننا هنا على ضوء هذا التعريف تحديد المكونات السلعية الرئيسية للتكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي على النحو التالي :

- المباني السكنية
- المباني غير السكنية والتشييدات الاخرى .
- الآلات والمعدات
- وسائل النقل
- الأثاث والتجهيزات
- وسائل وأدوات الاختبار والقياس
- تحسين الأراضي واستصلاحها وتنمية البساتين
- حيوانات انتاج اللحوم واللبن والصوف ودواب النقل والجر وما اليها .

ورغم وضوح هذه المكونات السلعية للتكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي ، الا أننا لم نستطع لأغراض هذه الدراسة تكوين سلسلة زمنية لها نظرا لعدم مراعاة هذا التصنيف أو الاتفاق حول تصنيف معين للمكونات السلعية للتكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي فيما هو متوفر من بيانات عن التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي في مصر (مع الأخذ في الاعتبار النقص الشديد في البيانات المتوفرة عن موضوع التكوين الرأسمالي الثابت في مصر[1]) . وعليه سنحاول هنا ابراز الفكرة الأساسية وراء تحليل المكونات السلعية لتكوين رأس المال الثابت الاجمالي ، محاولين باستخدام البيانات المتاحة ، اعطاء قدر الامكان ، صورة عامة عن طبيعة الحركة النوعية والزمنية

(١) آخر البيانات المنشورة عن هذا الموضوع بمعرفة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء هي عن عام ٧٢/٧١ ويجري العمل بالجهاز حاليا لاصدار بيانات ٧٤، ٧٥، ١٩٧٦ مرة واحدة في الفترة القادمة . أما فيما يتعلق بوزارة التخطيط فمن المعروف أن هذه البيانات تتوفر أساسا من خلال تقارير المتابعة للخطة . تلك التقارير التي توقفت لمدة طويلة وصدر منها مؤخرا تقارير متابعة ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩ . وصدر الأخير حاليا تماما من بيانات المكونات السلعية في التكوين الرأسمالي الثابت .

للتكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب طبيعة الأصل (أو السلعة) . ذلك أن الفكرة الأساسية وراء مثل هذا التحليل ، هى محاولة ابراز آثار تلك الحركة النوعية والزمنية على القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى .

ويقصد بالحركة النوعية تلك التغيرات الهيكلية فى المكونات السلعية للتكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى ، وذلك من خلال تحديد شكل وطبيعة التطور فى الأهمية النسبية لتلك المكونات السلعية فى التكوين الرأسمالى الثابت . والفكرة الأساسية وراء ذلك هى : أن الأصول الثابته تساهم (بحكم التعريف) فى العملية الانتاجية دون شك، الا أن درجة هذه المشاركة ومن ثم مدى فعالية الأصل ، تختلف من أصل الى آخر ، أى تتوقف على طبيعة الأصل الثابت ذاته . لايضاح ذلك نقول : أنه اذا كان كل من الأثاث والتجهيزات والتشييدات مثلا ، تساهم فى العملية الانتاجية شأنها شأن سائر الأصول الثابته كالآلات والمعدات ، الا أنه لاخلاف على أن درجة تأثير الآلات والمعدات على العملية الانتاجية (وحجم الانتاج) يكون أكبر نسبيا من الأثاث والتجهيزات والتشييدات . واذا كان من الممكن القول بأن درجة الفعالية هذه تتوقف على طبيعة المشروع ونوع العملية الانتاجية، الا أنه يمكننا التأكيد على الأهمية النسبية العالية للآلات والمعدات بالمقارنة بغيرها من المكونات ، خاصة فى الأنشطة الصناعية . وعليه فكلما زادت الأهمية النسبية للآلات والمعدات فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى بالمقارنة بالمكونات السلعية الاخرى ، كلما عكس ذلك قدرة انتاجية أعلى . والعكس صحيح . ومن هنا كان الاهتمام الكبير بضرورة زيادة نصيب العدد والآلات فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى باعتباره المكون الفعال فى دفع عملية التنمية بوتائر عالية .

أما الحركة الزمنية فيقصد بها تحليل درجة تطور التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى بمختلف مكوناته السلعية ، وما يصاحب ذلك من تطور الأهمية النسبية لكل مكون من المكونات

السلعية . الأمر الذى يساعد على عملية الربط بين معدلات النمو فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى بمكوناته السلعية المختلفة وبين وتائر أو معدلات التنمية (النمو) من ناحيـــــة ، وكذلك فى الكشف عن مواطن الاختناق (الخلل) فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالـــــى بما يؤدى الى مزيد من الفهم للقيود الرئيسية على عملية التنمية فى المستقبل ، من ناحية أخرى

وانطلاقا من ذلك ، سنحاول فيما يلى تحليل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالـــــى فى مصر وفقا لمكوناته السلعية ، وذلك بهدف الوقوف على كل من الحركة النوعية والزمنية لـــه ، باعتباره الوعاء المادى (العينى) للتنمية . ولكنه نظرا لقصور البيانات الاحصائية وعـــــدم الالتزام بتصنيف معين للمكونات السلعية أو على الأقل اعداد المعلومات الايضاحية الكافيـــــة حولها ، فاننا سنحاول التركيز على المبانى (السكنية) والتشييد (المبانى غير السكنيـــــة والتشييدات الاخرى) باعتباره المكون الذى حكم عملية تكوين رأس المال الثابت الاجمالـــــى لفترة طويلة سابقة ، وكذلك الآلات والمعدات باعتبارها المكون الأساسى والفعال فى عمليـــة التنمية ورفع معدلاتها . ويوضح الجدول رقم (١٧) الاهمية النسبية لكل من المبانى والتشييد والآلات والمعدات فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى مصر خلال الفترة ٦٩/٧٠ ـ ١٩٧٩ (على أساس القيم بالأسعار الجارية) .

جدول (١٧)
الاهمية النسبية لكل من المبانى والتشييد والآلات فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى مصر فى الفـــترة ٦٩/٧٠ ـ ١٩٧٩

(٪)

المكونات	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩
مبانى وتشييد	٤٩ر٩	٤٥ر٦	٤٣ر٥	٤٢ر٦	٤٢ر٦	٤٢ر٦	٤٢ر٦	٤٢ر٦	٤٣ر٠	٣٨ر٢
آلات ومعدات	٣١ر٤	٣٣ر٢	٣٦ر١	٤٨ر٥	٤٨ر٥	٤٨ر٥	٤٨ر٤	٤٦ر٩	٤٧ر٧	٥٤ر٠
أخرى	١٨ر٧	٢١ر٢	٢٠ر٤	٨ر٩	٨ر٩	٨ر٩	٩ر٠	١٠ر٥	٩ر٣	٧ر٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٦٩/٧٠ ـ ١٩٧٩ ، أغسطس ١٩٨١ ص ١٥١ .

ويتضح من هذا الجدول الاتجاه العام لتوزيع التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى على المكونات السلعية (مبانى وتشييد ، آلات ومعدات وأخرى) ، ويتميز هذا الاتجاه بالتحيز لصالح العدد والآلات والمعدات على حساب المبانى والتشييد والمكونات الاخرى حيث انخفضت الأهمية النسبية للمبانى والتشييد من ٩ر٤٩٪ (أى النصف تقريبا) فى عام ٦٩/١٩٧٠ الى ٢ر٣٨٪ عام ١٩٧٩ . وبالمقابل ارتفع نصيب الآلات والمعدات فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى خلال الفترة ، وانعكس ذلك فى تزايد الاهمية النسبية من ٤ر٣١٪ (أى أقل من الثلث) عام ٦٩/١٩٧٠ ، الى ٥٤٪ (أكثر من النصف) فى عام ١٩٧٩ . الأمر الذى يعكس اتجاها واضحا لزيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى خلال الفترة . ونود أن نشير الى أن تلك النسب الخاصة بالآلات والمعدات تشمل ابتداء من ١٩٧٣ على آلات ـ ومعدات أو وسائل النقل والتى تقدر وفقا لتقارير المتابعة لسنة ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ بحوالى ٤ر١٢٪ ، ٤ر١٣٪ ، ٤ر١٣٪ و ١٢٪ من التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى للسنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ على الترتيب . كما أنها تشمل كذلك التجهيزات (والأثاث) والتى تقدر فى تقرير المتابعة لعام ١٩٧٨ بحوالى ٧ر٤٪ من التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى لنفس العام . كما أن المبانى والتشييد لعام ١٩٧٩ يشمل داخلة الانفاق على تحسين الأراضى . ولكن مع ذلك يظل الاتجاه العام قائما حيث يشير تقرير المتابعة لعام ١٩٧٨ ، الى أن الأهمية النسبية لمكون الآلات والمعدات وحدة قد بلغ ١ر٣٦٪ ، فى حين أن تقرير المتابعة ١٩٧٧ لم يعطى تقديرا منفصلا للآلات والمعدات بل اضاف اليه الأثاث والتجهيزات للسنوات ١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

أما الحركة الزمنية لتطور المكونات السلعية لتكوين رأس المال الثابت الاجمالى فانه يمكن الوقوف عليها من خلال الأرقام القياسية لتلك المكونات خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ ـ والتى أمكن الحصول عليها باستخدام قيم تلك المتغيرات بالأسعار الثابته لعام ١٩٧٥ وفقا لتقديرات وزارة التخطيط . ويوضح الجدول (١٨) الأرقام القياسية لتلك المكونات .

جدول (١٨)

الأرقام القياسية للمكونات السلعية للتكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى مصر خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٩

(١٩٧٣ = ١٠٠)

المكونات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
المبانى والتشييد	١٠٠	١١٨	١٩٦	١٨٨	٢١١	٢٧٥	٣٣١
الآلات والمعدات	١٠٠	٩٥	١٥٦	١٦٥	١٧٣	٢٦٤	٣٣٦
أخرى	١٠٠	١٤٧	٢٤٧	٢٧٩	٣٢٧	٤٩٩	٥٥٣

المصدر : احتسبت من بيانات توزيع التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى على المكونات السلعية بالاسعار الثابته لعام ١٩٧٥ ، وزارة التخطيط ، المصدر السابق ص ١٦٧ .

ويتضح من هذا الجدول الاتجاه العام للتوسع فى التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى بجميع مكوناته ، وان اختلفت الوتيرة ، حيث تضاعف التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى المبانى والتشييد وكذلك فى الآلات والمعدات ثلاث مرات وثلث تقريبا خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٩ ، فى حين تضاعف فى بقية الأصول الى أكثر من خمس مرات ونصف . الأمر الذى يعكس أولا ، الاتجاه المتزايد الى التوسع فى الانفاق على التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى مجال النقل ، الأثاث والتجهيزات ، تحسين واستصلاح الأراضى وتنمية البساتين ، حيوانات التربية وادرار الألبان والصوف ، وثانيا ، تقليص الفجوة بين الانفاق على البناء والتشييد والانفاق على الآلات والمعدات ، بل والاتجاه الى تدعيم الأخيرة ، دفعا لعملية التنمية .

٤ـ٥ : التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي حسب الملكية وأثره على المحتوى الاجتماعي لعملية التنمية :

يعتبر شكل الملكية (عامة أو خاصة) من أهم المعايير التى يمكن استخدامها فى تصنيف وتحليل التكوين الرأسمالى الثابت ، نظرا لما يمكن أن تقدمه من فائدة كبيرة سواء من ناحية ابراز المحتوى والمضمون الاجتماعى لعملية ومسار التنمية ، أو من ناحية تحليل الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد المتاحة والممكنة . فالملكية كما هو معلوم هى السند القانونى للتصرف . وعليه فان الملكية العامة بما تعنيه من حرية المجتمع فى التصرف ، توفر للمجتمع القدرة على تعبئة وتوجيه الموارد لتحقيق الأهداف التى يرتضيها لتطوره ومن هنا أصبحت الملكية العامة هى المقدمة المنطقية لعملية التخطيط القومى الشامل ، واللذان يشكلان بالتالى معا ، دعامتى النظام الاشتراكى . وعلى الطرف الآخر ، فان الملكية الخاصة وما تعنيه من حرية الأفراد فى التصرف واتخاذ القرارات (بما يحقق مصالحهم بطبيعة الحال) تعتبر بلا شك جوهر النظام الرأسمالى . وعليه صار مسار التنمية وما تحمله من محتوى اجتماعى (اشتراكى أو رأسمالى) ، محكوم عليه بشكل الملكية السائد أو الغالب لأدوات الانتاج فى المجتمع وبعبارة أخرى ، تأخذ عملية التنمية توجها اشتراكيا مع ازدياد الأهمية النسبية للقطاع العام (المشروع العام ويلحق به عادة المشروع الجماعى والتعاونى والمختلط) فى الاقتصاد القومى . وبالمقابل تأخذ التنمية مسارا رأسماليا مع ازدياد الاهمية النسبية للقطاع الخاص (المشروع الخاص) فى الاقتصاد القومى . ويوضح الجدول رقم (١٩) الأهمية النسبية للتكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى القطاعين العام والخاص فى مصر فى الفترة ٦٥/٦٦ ـ ١٩٧٨ .

وسنحاول فيما يلى الوصول الى بعض الملامح الرئيسية للمحتوى الاجتماعى لعملية التنمية فى السنوات الاخيرة (٧٣ ـ ١٩٧٩) والتى شهدت تبلور بعض النتائج العملية لسياسة الانفتاح ، وذلك من خلال بعض المؤشرات العامة لتوزيع الدخل فى تلك الفترة .

جدول (١٩)
حجم ونسبة التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى القطاعين
العام والخاص فى مصر فى الفترة ٦٥/٦٦ ـ ١٩٧٨

السنوات	التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى		التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى القطاع العام		التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى القطاع الخاص	
		%		%		%
١٩٦٦/٦٥	٣٧٧ر٣	١٠٠	٢٤٩ر٦	٩٢ر٦	٢٧ر٧	٧ر٤
١٩٦٧/٦٦	٣٥٨ر٨	١٠٠	٣٢٩ر٤	٩١ر٨	٢٩ر٤	٨ر٢
١٩٦٨/٦٧	٢٩٢ر٣	١٠٠	٢٦٦ر٠	٩١ر٠	٢٦ر٣	٩ر٠
١٩٦٩/٦٨	٣٣٣ر٢	١٠٠	٢٩٠ر٩	٨٧ر٣	٤٢ر٣	١٢ر٧
١٩٧٠/٦٩	٣٥٠ر٨	١٠٠	٣١٢ر٩	٨٩ر٣	٣٧ر٩	١٠ر٧
١٩٧١/٧٠	٣٥٥ر٥	١٠٠	٣١٤ر٥	٨٨ر٥	٤١ر٠	١١ر٥
١٩٧٢/٧١	٣٦٥ر٠	١٠٠	٣٢٥ر٠	٨٩ر٠	٤٠ر٠	١١ر٠
١٩٧٢	٣٧٨ر٣	١٠٠	٣٣٧ر٣	٨٩ ر٢	٤١ ر٠	١٠ر٨
١٩٧٣	٤٦٢ر٤	١٠٠	٤٢٤ر٤	٩١ر٩	٣٨ر٠	٨ر١
١٩٧٤	٦٤٠ر٠	١٠٠	٦١٢ر٥	٩٥ر٧	٢٧ر٥	٤ر٣
١٩٧٥	١٢٢٨ر٠	١٠٠	١٠٥٥ر٥	٨٥ر٦	١٧٦ر٥	١٤ر٤
١٩٧٦	١٣٢٥ر٠	١٠٠	١٠٨٩ر٠	٨٢ر٢	٢٣٦ر٠	١٧ر٨
١٩٧٧	١٨٠٥ر٠	١٠٠	١٤٣٩ر٠	٧٩ر٧	٣٦٦ر٠	٢٠ر٣
١٩٧٨	٢١٨٣ر٠	١٠٠	١٨٢٣ر٠	٨٣ر٥	٣٦٠ر٠	١٦ر٥
متوسط النسبة فى الستينات			٩٠ر٤		٩ر٦	
متوسط النسبة فى السبعينات			٨٧ر٣		١٢ر٧	

المصدر : بيانات البنك الدولى .

ونود أن نشير الى أن ذلك ليس ببعيد عن جانب الكفاءة الاقتصادية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص خلال تلك المرحلة . ولذلك فاننا نرى ضرورة معالجتهما معا .

أولا : الأداء الاقتصادي:

كان الأداء الاقتصادى للقطاع العام خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٩ ضعيفا بالمقارنة بأداء القطاع الخاص ، كما يتضح من تحليل الأهمية النسبية لمساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى الناتج المحلى الاجمالى والتى يوضحها الجدول رقم (٢٠) .

جدول رقم (٢٠)

نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص فى الناتج المحلى الاجمالى والأجور وعوائد حقوق التملك فى الفترة ٧٣ - ١٩٧٩

(%)

السنوات	الناتج المحلى الاجمالى			الأجور			عوائد حقوق التملك		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
١٩٧٣	٤٣٫٨	٥٦٫٢	١٠٠	٦٥٫٨	٣٤٫٢	١٠٠	١٩٫٣	٨٠٫٧	١٠٠
١٩٧٤	٤٣٫٦	٥٦٫٤	١٠٠	٦٥٫٦	٣٤٫٤	١٠٠	٢٠٫٠	٨٠٫٠	١٠٠
١٩٧٥	٤٦٫١	٥٣٫٩	١٠٠	٥٩٫٤	٤٠٫٦	١٠٠	٣٣٫١	٦٦٫٩	١٠٠
١٩٧٦	٤٤٫٤	٥٥٫٦	١٠٠	٦١٫١	٣٨٫٩	١٠٠	٣٢٫٤	٦٧٫٦	١٠٠
١٩٧٧	٤٤٫٠	٥٦٫٠	١٠٠	٦٤٫٠	٣٦٫٠	١٠٠	٣٢٫٦	٦٧٫٤	١٠٠
١٩٧٨	٤٧٫٠	٥٣٫٠	١٠٠	٥٥٫٤	٤٤٫٦	١٠٠	٤١٫٦	٥٨٫٤	١٠٠
١٩٧٩	٥٠٫٦	٤٩٫٤	١٠٠	٦٥٫١	٣٤٫٩	١٠٠	٤٣٫٤	٥٦٫٦	١٠٠
متوسط القدرة	٤٥٫٦	٥٤٫٤		٦٢٫٣	٣٧٫٧		٣١٫٧	٦٨٫٣	

المصدر : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للدخول والأسعار والاستهلاك .

ويتضح من هذا الجدول الانخفاض الواضح فى كفاءة أداء القطاع العام بالمقارنة بالقطاع الخاص ، حيث أن متوسط مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة لم تتجاوز ٦ر٤٥٪ رغم استحواذه على القسم الأكبر من التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى والذى بلغ ٣ر٨٧٪ من مجموع التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى مصر خلال الفترة ٧٠/٧١ - ١٩٧٨ وذلك بالمقارنة بمتوسط مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الاجمالى خلال نفس الفترة والذى بلغ ٤ر٥٤٪ رغم تملكه لنسبة ٥ر١٢٪ من التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى المجتمع فى المتوسط خلال ذات الفترة . هذا على الرغم من ظهور تحسن ملموس فى نسبة مساهمة القطاع العام فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ، والذى يعود فى جزء منه الى تزايد ايرادات قناة السويس بعد افتتاحها فى ٥ يونيو ١٩٧٥ واسترداد بترول سيناء . يؤكد ذلك ارتفاع نسبة مساهمة القطاع العام فى الأجور حيث بلغ متوسط الفترة ٣ر٦٢٪ من اجمالى الأجور مقابل ٧ر٣٧٪ للقطاع الخاص رغم مساهمة القطاع الخاص بأكثر من نصف الناتج المحلى الاجمالى كما سبق القول . ولسنا نعتقد أن مصدر هذه الزيادة فى نسبة الأجور فى القطاع العام هو ارتفاع معدل الأجور بقدر ما يرجع الى زيادة عدد العاملين وانخفاض انتاجيتهم . ونتيجة لذلك كله استطاع القطاع الخاص أن يستأثر بالمساهمة بالشطر الأعظم (متوسط ٣ر٦٨٪) من عوائد حقوق التملك فى نفس الفترة ، مقابل ٧ر٣١٪ فى المتوسط للقطاع العام .

ويمكننا الوقوف على أهم أسباب انخفاض الكفاءة الانتاجية للقطاع العام بالمقارنة بالقطاع الخاص ، من زاوية تحليل التكوين الرأسمالى الثابت ، بالنظر الى طبيعة ذلك التكوين فى كل من القطاعين . ويقصد بطبيعة التكوين الرأسمالى الثابت الأهمية النسبية لتوزيع التكوين الرأسمالى الثابت على المكونات السلعية . ذلك أن طبيعة التكوين الرأسمالى الثابت فى كل من القطاعين (والتى تتحدد على أساس الأهمية النسبية للمكونات السلعية من مبانى وتشييدات ، أرض ، وآلات ... الخ) تحدد الى حد كبير القدرة الانتاجية للقطاع . ويوضح الجدول رقم (٢١) الأهمية النسبية للمكونات السلعية فى التكوين الرأسمالى الثابت فى القطاعين العام والخاص عام ١٩٧٨ .

جدول (٢١)

الاهمية النسبية لتوزيع الاستثمار الثابت على المكونات السلعية فى القطاعين العام والخاص فى متابعة ١٩٧٨

	القيمة بالمليون جنيه			الأهمية النسبية (٪)		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
أرض	٢١ر٧	٨٤ر٨	٣٦ر٥	١ر٢	٦ر٢	١ر٨
مبانى وتشييدات	٨١٠ر٧	٩٢ر٠	٩٠٢ر٧	٤٣ر٩	٣٨ر٧	٤ر٣
آلات ومعدات	٦١٠ر٣	٦٠ر٧	٦٧١ر٠	٣٣ر١	٢٥ر٥	٣٢ر٢
وسائل نقل	١٩٣ر٩	٥٢ر٣	٥٤٦ر٢	١٠ر٥	٢١ر٩	١١ر٨
أثاث وتجهيزات	١١١ر٧	١ر٠	١١٢ر٧	٦ر١	٠ر٤	٥ر٤
أبحاث	٦١ر٥	٦ر٦	٧٥ر١	٣ر٨	٢ر٨	٣ر٦
أخرى	٢٨ر٦	١٠ر٦	٣٩ر٢	١ر٥	٤ر٥	١ر٩
مجموع الاستثمار الثابت	١٨٤٥ر٤	٢٣٨ر٠	٢٠٨٣ر٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاستثمار .

ويتضح من الجدول (٢١) اختلاف طبيعة الوعاء المادى (العينى) للتنمية فى القطاعين العام والخاص ، بما يعكس قدرة انتاجية أكبر فى القطاع الخاص بالمقارنة بالقطاع العام . ففى القطاع العام تزداد بشكل واضح الأهمية النسبية لكل من الأثاث والتجهيزات ١ر٦٪ والمبانى والتشييدات (٩ر٤٣٪) بالمقارنة بالقطاع الخاص وهى ٤ر٠٪ ، ٧ر٣٨٪ على الترتيب . هذه المكونات السلعية وان كانت تدخل ضمن المكونات السلعية لتكوين رأس المال الثابت ، الا أنها لا تؤثر على الانتاج بنفس المستوى الذى تؤثر به مكونات أخرى مثل الآلات والمعدات وأجهزة القياس والاختبار . ومن ثم فان ارتفاع الأهمية النسبية للمبانى والتشييدات والأثاث والتجهيزات فى التكوين الرأسمالى الثابت فى القطاع العام لتصل الى ٠ر٥٠٪ (أى نصف الوفاء المادى) بالمقارنة بالقطاع

الخاص وهى ١ر٣٩٪ ، انما يعنى فى الواقع انخفاض القدرة الانتاجية للقطاع العام بالمقارنة بالقطاع الخاص . وبالمقابل يشير ارتفاع الأهمية النسبية للآلات والمعدات فى التكوين الرأسمالى الثابت فى القطاع العام الى الثلث تقريبا (١ر٣٣٪) بالمقارنة بالقطاع الخاص والذى بلغت فيه الى الربع تقريبا (٥ر٢٥٪) ، الى ارتفاع القدرة الانتاجية للقطاع العام بالمقارنة بالقطاع الخاص . وهو ما يؤكد فى ظل مساهمة القطاع الخاص بأكثر من النصف فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٧٣ - ١٩٧٩ (٤ر٥٤٪) وعلى أساس بقاء الوعاء البشرى للتنمية ثابتا ، انخفاض كفاءة استخدام الموارد المتاحة فى القطاع العام . كما يلاحظ كذلك من الجدول ، انخفاض الأهمية النسبية لوسائل النقل فى القطاع العام (٥ر١٠٪) بالمقارنة بالقطاع الخاص (٩ر٢١٪) . الأمر الذى أدى الى اعتماد عمليات الانتاج السلعى فى القطاع العام بشكل واضح على نشاط النقل (الخدمات السلعية) للقطاع الخاص . ومن ثم ارتفاع مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الاجمالى نظرا لارتفاع هامش العائد على الاستثمار فى هذا النشاط . وعموما ، يحتاج الأمر الى دراسات مفصلة عن أسباب انخفاض كفاءة استخدام الوعاء العينى للانتاج فى القطاع العام ، وهو ما يخرج بنا بعيدا عن موضوع هذه الدراسة التى تهتم بدراسة وتحليل طبيعة التكوين الراسمالى الثابت كأساس موضوعى لتفهم النتائج التى تمخضت عنها مجهودات التنمية فى مصر .

ثانيا : المحتوى الاجتماعى :

من المفيد أن نشير بادئ ذى بدء ، الى أننا هنا لا نقدم تحليلا كاملا للمحتوى الاجتماعى للتنمية ، وانما مجرد تأكيد وابراز للأساس الحقيقى الذى يجب أن يبنى عليه مثل هذا التحليل . نقصد بذلك ليس فقط الأهمية النسبية لكل من القطاعين العام والخاص فى تكوين رأس المال الثابت باعتباره الوعاء المادى للتنمية ، وانما مدى حرص الدولة على تهيئة المناخ المناسب لنمو كل من القطاعين ، بما يساعد على زيادة دوره فى انتاج الناتج المحلى وتوليد الدخل القومى . هذا بالاضافة الى طبيعة المنطلقات الرئيسية التى تحكم توجهات

الدولة فى توزيع الناتج (الدخل) المحلى الاجمالى بين كل من الاجور وعوائد حقوق التملك (الأرباح والفوائد والريع) . وبعبارة أخرى أدق ، أن تحليل المحتوى الاجتماعى للتنمية لا يجب أن يقف عند تحليل توزيع الدخل القومى ، وانما يجب أن يمتد الى الجذور لتحليل توزيع التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى بين كل من الملكية العامة والملكية الخاصة ، وكذلك مدى حرص الدولة على تنمية كل من القطاعين وحل قضاياه الأساسية . لايضاح ما نقصده نقول اذا كان وجود القطاع العام ضروريا باعتباره الأداة الرئيسية التى تمارس من خلاله الدولة الاشتراكية دورها الاقتصادى (الانتاجى) ، فان مجرد وجود القطاع العام الذى يسيطر على الشطر الأكبر من التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى (الوعاء المادى للتنمية) ، لابد أن يواكبه حتى تتضح الملامح الاشتراكية للنظام الاقتصادى ، ضرورة العمل الدائم على تهيئة المناخ المناسب لنموه وتذليل الصعوبات التى تقف أمام هذا النمو . وبذلك تكتسب قضايا تطوير القطاع العام ورفع كفاءته الاقتصادية أولوية خاصة . وكذلك تصبح دراسة وتحليل المنطلقات الرئيسية فى توجهات الدولة فى معالجة قضايا الأجور وعوائد حقوق التملك ورسم سياساتها الحالية والمستقبلة ، من الأهمية بمكان . ذلك أن تلك المعالجات لقضايا الأجور وعوائد حقوق التملك لا تعكس فقط صورة عامة عن المحتوى الاجتماعى للتنمية ، بل تعكس كذلك خيارات استثمارية وانتاجية معينة من خلال تحديد طابع السوق المحلى .

وانطلاقا مما تقدمه دراسات توزيع الدخل من معايير ومؤشرات ذات أهمية تفسيرية وتحليلية للمحتوى الاجتماعى للتنمية ، فاننا سنحاول باستخدام أحدها وهو تطور نسبة الأجور (ومن ثم عوائد حقوق التملك) فى الناتج المحلى الاجمالى ، تحديد صورة عامة عن طبيعة هذا المحتوى فى السنوات الأخيرة (الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٩) . والأساس فى استخدام هذا المؤشر ، أن أصحاب الدخول المحدودة غالبا ما تكون دخولهم ناتجة من عائد العمل (الأجور) بينما أصحاب الدخول الكبيرة (غير المحدودة) غالبا ما تكون دخولهم ناتجة من عوائد حقوق التملك (الأرباح ، الفوائد والريع أو الايجارات) . وعليه ووفقا لهذا المؤشر ، يمكن الوقوف على طبيعة التطور فى توزيع الناتج (الدخل) المحلى الاجمالى ، وفيما لو كان

هذا التوزيع قد تم لصالح أصحاب الدخول المحدودة بما يؤدى اليه من تقليل التفاوت فى الدخول ووضوح الملامح الاشتراكية للنظام الاقتصادى ، أو تم لصالح أصحاب الدخول غير المحدودة بما يؤدى اليه من اتساع الفجوة فى توزيع الناتج (الدخل) المحلى الاجمالى ووضوح الملامح الرأسمالية للنظام الاقتصادى . ويعتبر هذا المؤشر رغم أنه ذات طبيعة تجميعية عالية ، مؤشرا عاما للحكم على مدى عدالة توزيع الدخول والحد من التفاوت الواضح بين أصحاب الدخول المحدودة وأصحاب الدخول غير المحدودة . ويوضح الجدول (٢٢) الأهمية النسبية لكل من الأجور وعوائد حقوق التملك فى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة ٧٣ـ ١٩٧٩ .

جدول رقم (٢٢)

الاهمية النسبية للاجور وعوائد حقوق التملك فى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة ٧٣ـ ١٩٧٩

	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	١٩٧٩
نسبة الأجور (٪)	٥٢ر٧	٥١ر٨	٤٩ر٤	٤١ر٩	٣٦ر٤	٣٨ر٧	٣٣ر٤
نسبة عوائد حقوق التملك (٪)	٤٧ر٣	٤٨ر٢	٥٠ر٦	٥٨ر١	٦٣ر٦	٦١ر٣	٦٦ر٦

المصدر : وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للدخول والأسعار والاستهلاك .

ويتضح من الجدول (٢٢) الاتجاه العام المصاحب لعملية التنمية خلال الفترة ٧٣ـ ١٩٧٩ والذى يتمثل فى التحيز فى عملية توزيع الناتج (الدخل) المحلى الاجمالى لصالح عوائد حقوق التملك على حساب الأجور بما يترتب عليه من زيادة الفجوة بين أصحاب الدخول غير المحدودة وأصحاب الدخول المحدودة . ذلك أن نسبة عوائد حقوق التملك الناتج المحلى الاجمالى قد ارتفعت من ٤٧ر٣٪ فى بداية الفترة (١٩٧٣) الى ٦٦ر٦٪ فى نهاية الفترة (أى عام ١٩٧٩) . الأمر الذى صاحبه تدهور نسبة الأجور الى الناتج المحلى الاجمالى من ٥٢ر٧٪ الى ٣٣ر٤٪ خلال الفترة ذاتها .

ويؤخذ على هذا المعيار أو المؤشر العام عدم التفرقة بين كل دور وتأثير القطاع العام والقطاع الخاص في هذا المجال. ذلك أن القطاع العام عندما ينحاز الى أصحاب عوائد حقوق التملك (وهو المجتمع) على حساب الأجور (أي العاملين) انما يهدف زيادة التراكم ورفع قدرة المجتمع على الاستثمار في المستقبل، وهو ما يعود بالنفع مرة أخرى على المجتمع ككل من ناحية. كما يؤدي من ناحية أخرى الى زيادة قدرة المجتمع على الاستثمار في الخدمات كالصحة والتعليم والثقافة والخدمات الاجتماعية ... الخ والتي تعود كذلك بالنفع على المجتمع بما فيه العاملين أنفسهم. وذلك على خلاف الحال في حالة القطاع الخاص الذي يؤدي انحيازه عند توزيع حصته في الناتج المحلي الاجمالي بين الأجور وعوائد حقوق التملك الى أصحاب الدخول غير المحدودة، الى زيادة حدة التفاوت في الدخول بين أصحاب الدخول المحدودة وأصحاب الدخول غير المحدودة ومن ثم الى زيادة تركز الثروة في أيدي فئة أصحاب حقوق التملك. هذا بالاضافة الى استلاف صبيحة كل من القطاعين العام والخاص، والتي لا تجعل القطاع العام يميل بشكل واضح الى التحيز لصالح عوائد حقوق التملك على حساب الأجور، بالشكل الذي يميل اليه ويحققه القطاع الخاص، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٢٣).

ويتضح من هذا الجدول اختلاف طبيعة كل من القطاعين العام والخاص في مسلكهما ازاء قضية توزيع حصة كل منهما من الناتج المحلي الاجمالي بين الأجور وعوائد حقوق التملك، وذلك رغم الاتجاه العام عند كليهما الى انقاص نسبة الأجور بالمقارنة بنسبة عوائد حقوق التملك. لقد انخفضت نسبة الاجور الى الناتج المحلي الاجمالي المتحقق في القطاع العام من ٢ر٧٩٪ عام ١٩٧٣، ٧٨٪ عام ١٩٧٤ الى ٤٣٪ عام ١٩٧٩، وما صاحبه من زيادة نسبة عوائد حقوق التملك من ٨ر٢٠٪ الى ٥٧٪ في السنوات ١٩٧٣، ١٩٧٩ على الترتيب، وكان متوسط نسبة الأجور خلال الفترة ٦ر٦٢٪ مقابل ٤ر٣٨٪ لعوائد حقوق التملك. وفي القطاع الخاص انخفضت نسبة الاجور الى الناتج المحلي الاجمالي المتحقق في القطاع الخاص من ١ر٣٢٪ عام ١٩٧٣ الى ٦ر٢٣٪ عام ١٩٧٩. وقد صاحبها ارتفاع في نسبة عوائد حقوق التملك من ٩ر٦٧٪

جدول رقم (٢٣)

نسبة كل من الاجور وعوائد حقوق التملك الى الناتج المحلى الاجمالى المتحقق فى القطاعين العام والخاص فى الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٩

السنوات	القطاع العام			القطاع الخاص		
	الناتج المحلى الاجمالى المتحقق فى القطاع العام	الاجور	عوائد حقوق التملك	الناتج المحلى الاجمالى المتحقق فى القطاع الخاص	الأجور	عوائد حقوق التملك
١٩٧٣	١٠٠	٧٩ر٢	٢٠ر٨	١٠٠	٣٢ر١	٦٧ر٩
١٩٧٤	١٠٠	٧٨ر٠	٢٢ر٠	١٠٠	٣١ر٦	٦٨ر٤
١٩٧٥	١٠٠	٦٣ر٧	٣٦ر٣	١٠٠	٣٧ر٢	٦٢ر٨
١٩٧٦	١٠٠	٥٧ر٧	٤٢ر٣	١٠٠	٢٩ر٣	٧٠ر٧
١٩٧٧	١٠٠	٥٢ر٩	٤٧ر١	١٠٠	٤٣ر٤	٧٦ر٦
١٩٧٨	١٠٠	٤٥ر٧	٥٤ر٣	١٠٠	٣٢ر٥	٦٧ر٥
١٩٧٩	١٠٠	٤٣ر٠	٥٧ر٠	١٠٠	٢٣ر٦	٧٦ر٤
متوسط الفترة	١٠٠	٦٢ر٦	٣٨ر٤	١٠٠	٣٠ر٠	٧٠ر٠

المصدر: وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للدخول والأسعار والاستهلاك .

الى ٧٦ر٤٪ خلال نفس الفترة . وعموما بلغت نسبة الأجور الى الناتج المحلى الاجمالى فى القطاع الخاص ٣٠٪ مقابل ٧٠٪ (أكثر من الثلثين) لأصحاب عوائد حقوق التملك . وهو ما يعنى تجسيد فلسفة القطاع الخاص فى توسيع الفجوة بين أصحاب الدخول غير المحدودة وذلك على عكس النسب المتعلقة بالقطاع العام والتى لا تعكس ، رغم وجود نفس الاتجاهات تحيزا كبيرا لصالح عوائد حقوق التملك على حساب الأجور ، مع الفارق الكبير بين أصحاب عوائد حقوق التملك فى القطاع العام وهو المجتمع نفسه وبين أصحاب عوائد حقوق التملك فى القطاع الخاص وهم أفراد . الأمر الذى يؤدى الى اختلاف الآثار المترتبة على نفس الاتجاه

الى زيادة عوائد حقوق التملك على حساب الأجور فى كل من القطاعين بل ان هذا الاتجاه فى القطاع العام رغم تواضعه بالمقارنة بالقطاع الخاص ، يمكن تبريره على أساس أن الارتفاع الواضح فى نسبة الأجور فى بداية الفترة (ومايقابله من هبوط نسبة عوائد حقوق التملك) كان يرجع الى ما ترتب على اغلاق قناة السويس وفقدان آبار البترول فى سيناء على آثار حرب ١٩٦٧ ، وهو ما أدى الى استمرار صرف الأجور والرواتب دون أن يقابلها انتاج . ومع عام ١٩٧٥ افتتحت القناة واستردت آبار البترول فى أعقاب اتفاقية كامب ديفيد ، مما ساعد على تغير الاتجاه بشكل غير طبيعى بالنسبة للقطاع العام وذلك نظرا للطبيعة الخاصة لكل من نشاط قناة السويس ونشاط قطاع البترول الذى يتميز بارتفاع نسبة عوائد حقوق التملك بشكل كبير بالمقارنة بنسبة عائد العمل (الاجور) . ويوضح الجدول (٢٤) نسبة كل من الأجور وعوائد حقوق التملك الى الناتج المحلى الاجمالى فى القطاعين العام والخاص خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٩ ، وذلك بعد استبعاد قناة السويس والبترول .

جدول (٢٤)
نسبة كل من الاجور وعوائد حقوق التملك الى الناتج المحلى الاجمالى
فى القطاعين العام والخاص فى الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٩

السنوات	القطاع العام			القطاع الخاص		
	الناتج المحلى الاجمالى	أجور	عوائد حقوق التملك	الناتج المحلى الاجمالى	أجور	عوائد حقوق التملك
١٩٧٣	١٠٠	٨٠ر٣	١٩ر٧	١٠٠	٣٢ر١	٦٧ر٩
١٩٧٤	١٠٠	٨٢ر٢	١٧ر٨	١٠٠	٣١ر٧	٦٨ر٣
١٩٧٥	١٠٠	٦٨ر٣	٣١ر٧	١٠٠	٣٧ر٢	٦٢ر٨
١٩٧٦	١٠٠	٦٥ر٨	٣٤ر٢	١٠٠	٢٩ر٣	٧٠ر٧
١٩٧٧	١٠٠	٦٢ر٤	٣٧ر٦	١٠٠	٢٣ر٨	٧٦ر٢
١٩٧٨	١٠٠	٥٤ر٥	٤٥ر٥	١٠٠	٣٣ر٢	٦٦ر٨
١٩٧٩	١٠٠	٦٠ر٧	٣٩ر٣	١٠٠	٢٥ر٤	٧٤ر٦

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق .

ملحق احصائى

جدول (١) : توزيع التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب القطاعات (٦٠/٦١ ـ ١٩٨٠) .

جدول (٢) : النسب المئوية لتوزيع التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى حسب القطاعات (٦٠/٦١ ـ ١٩٨٠) .

جدول (٣) : متوسط معدل النمو السنوى للقطاعات بالاسعار الثابتة (١٩٦١ ـ ١٩٧٨) .

جـدول رقم (١)

توزيع التكوين الرأسمالى الاجمالى الثابت حسب القطاعات (٦١/٦٠ ـ ١٩٨٠)

(بالمليون جنيه)

القطاعات	٦١/٦٠	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الزراعة والرى والصرف	٣٨ر٢	١٠٢ر٣	٨٢ر٢	٥٦هـ	٦٧ر٦	٦١ر٣	٥٣ر٣	٤٣ر٩	٥٠ر٣	٥٧ر٦	٥٤ر٢	٩٤ر٦	١٣٨هـ	١٣٨هـ	١٨٧ر١	٢٥٦هـ	٣٨٥ر٢
البتـــرول											—	١١٤ر٣	٥٨ر٢	٥٨ر٢	١٠١ر١	٩٥ر٧	٧٦ر٦
الصناعات التحويلية والتعدين	٦٧ر٨	١٠٠ر٦	٩٨ر٤	٨٠ر٨	١٠١ر١	١٢٣ر١	١٢٥ر٧	١٤٠ر٠	١١٩ر٧	١٥٤ر٣	٢٣٤	٢٦٨ر٧	٣٥٢ر١	٥١٢ر٤	٦٧١ر٧	٦٢١ر١	٨٥٦ر٩
التشييد	—	٦ر٨	٣ر٩	٢ر٠	٢ر٦	٢ر٤	٨ر١	هـ٥	٣ر١	٥ر٠	١٠ر٦	٣٠ر٠	٧٨ر٨	١ر٤٢	٦٧ر٢	٨٩ر٢	هـ٨٩
الكهربـــاء	٥ر٦	١ر٦١	٦٩ر٣	٦٢ر٩	٣١ر٩	٢٧ر٣	٢٣ر١	٢١ر٣	٢٦ر٣	٣٠ر٣	٣٠	٥٢ر٣	٥٩ر٤	٩٩ر٣	١٩٢ر١	٢١٥ر٠	هـ٣٢٨
مجموع القطاعات السلعية	١١١ر٦	٢٧٠ر٨	٢٥٣ر٨	٢٠٢ر٢	٢٠٣ر٢	٢١٤ر١	٢١١ر٠	٢١٠ر٧	٢٠٠ر٢	٢٤٧ر٢	٣٢٨ر٨	٥٦١ر١	٦٧٩ر٣	هـ٨٥٠	١١٨٩ر٢	١٢٧٨ر٣	١٧ ٣٦ر٧
النقل والمواصلات																	
وقناة السويس	٧٤ر٨	٥٣ر١	٤٦ر١	٣٨ر٢	٦٩هـ	٧١ر٤	٨١ر٢	٧٩ر٦	١٠٠ر١	١٢٣ر٠	١٨٧هـ	٣٧٨ر٩	٣٧١ر٧	٤٤٠ر٦	٦٨٦	٧٧٧ر٤	١١١٨ر٦
التجارة والمـــال	غ ـ م	٢ر٧	٢ر٦	٠ر٧	٢ر٧	٣ر٦	٩هـ	١١ر٠	٣ر٠	٢ر٧	٥ر٧	١٥ر٧	٢٥ر٩	٢٨ر٩	٣٩ر٣	٤٦ر٤	٥٩ر٧
مجموع قطاعات التوزيع	٧٤ر٨	٥٥ر٨	٤٨ر٧	٣٨ر٩	٧٢ر٢	٧٥ر٠	٩٠ر٧	٩٠ر٦	١٠٣ر١	١٢٥ر٧	١٩٢ر٢	٣٩٤ر٦	٣٩٧ر٦	هـ٤٦٩	١٠٧ر٩	٨٢٣ر٨	١١٧٨ر٣
الاســكـــان	١ر١٩	هـ٤٧	٤٢ر٣	٤١ر٧	٤٦ر٩	هـ٣٦	هـ٢٦	٢٩ر٨	٤٠ر٠	٤٩ر٣	هـ٥١	١٧٢ر٣	١٢٤ر٨	١٦٢ر٠	١٤٧ر٦	١٨٥ر٢	هـ٣٥٧
المرافق العامـــة	٧ر٧	١٢ر١	٨ر٦	٤ر٢	٥ر٨	١٠ر٩	١٦ر٨	١٦ر٩	١٨ر٠	٢٢ر٨	٢٨ر٧	٤٦ر١	٤٥ر٠	٦٠ر٦	١٢٢ر٩	١٦٣ر١	٤٣٨ر٧
خدمات اخرى *	١٩ر٨	١٧ر٣	١٢ر١	١٠ر١	١٥ر٤	١٨ر٠	١٦ر٠	٢١هـ	٢٦ر٠	٢٩ر٢	٤٢ر٩	٧٠ر١	٦٦ر٤	٩٢ر٧	١٨٥ر١	٢٢٤ر٧	٣٥٠ر٩
مجموع قطاعات الخدمات	٤٦ر٦	٧٧ر٢	٦٣ر٣	٥٦ر٨	٦٨ر١	٦٥ر٤	٥٩ر٣	٦٨ر٢	٨٤ر٠	١٠١ر٣	١٢٤ر١	٢٨٩ر٣	٢٣٦ر٢	٣١٦ر٣	٤٥٥ر٦	٥٧٣ر٨	١١٤٧ر١
الاجمـــالى العـــام	٢٣٣ر٠	٤٠٣ر٨	٣٦٥ر٨	٢٩٧ر٩	٣٤٣هـ	٣٥٤هـ	٣٦١ر٠	٣٦٩هـ	٣٨٧ر٣	٤٧٤ر٢	٦٤٥ر١	١٢٤٤ر٧	١٣١٣ر١	١٦٣٦ر٣	٢٣٧٠ر١	٢٥٨٥ر٩	٤٠٦٢ر١

المصدر : الارقام حتى سنه ١٩٧٣ من بيانات البنك الدولى ٠ ومن ١٩٧٤ النشرة الاقتصادية ٥ البنك الاهلى المصرى ٥ المجلد ٣٥ العدد الاول ١٩٨٢ ص١٤٣ ٠

* يتضمن بند خدمات اخرى انفاق على شراء الاراضى بمقدار ٧ر٤ ، ٦ر٥ ، ٧ر٥ ، ٧ر٥ ، ١٠ر٣ ، ٢ر٥ ، هـ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ر٢ للسنوات ٦١/٦٠ ـ ١٩٧٣ على التوالى ٠

جـــــدول رقـــــم (٢)

النسب المئوية لتوزيع التكوين الرأسمالـــــى الثابت الاجمـــالى حسب القطاعات ٦١/٦٠ ـ ١٩٨٠

القطـــاعات	٦١/٦٠	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الزراعة والرى والصرف	ـ ر١٧	٢١ر٨	٢٢ر٨	١٩ر٣	٢٠ر٢	١٧ر٠	ـ ر١٥	ـ ر١٢	١٣ر٤	١٢ر٠	٥ر٨	٧ر٦	١٠ر٠	٨ر٤	٣ر٣	٩ر١	٩ر٠
البترول	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١ر٩	٤ر٤	٣ر٠	٤ر١	٣ر٦	١ر٨
الصناعات التحويلية والتعدينية	١ر٣٠	٢٦ر٧	٢٧ر٤	٢٧ر٦	٣٠ر٣	٣٥ر١	٣٥ر٤	٣٨ر٤	٣١ر٦	٣٣ر٤	٢٤ر٧	٢١ر٠	٢٦ر٨	٣١ر٣	٢٨ر٢	٢٤ر٠ ـ	٢١ر٠ ـ
التشييـــــد	ـ	١ر٨	١ر١	٧ر٠	٧ر٠	١ر٠ ـ	٢ر٠	١ر٠	١ر٠ ـ	١ر١	١ر١	٣ر١	٦ر٠ ـ	٢ر٧	٢ر٠	٣ر٠	٢ر٢
الكهربـــــاء	٢ر٠	١٦ر٢	١٩ر٣	٢١ر٠	٦ر٩	٧ر٨	٦ر٠	٥ر٨	٦ر٩	٦ر٦	٣ر١	٤ر٢	٤ر٠ ـ	٦ر٠ ـ	٨ر٠ ـ	٨ر٣	٨ر٢
مجموع القطاعات السلعية	٤٣ر٦	٦٦ر٠	٧٠ر٦	٦٩ر١	٦١ر١	٦١ر٤	٥٩ر٤	٥٧ر٧	٥٢ر٩	٥٣ر٦	٥٠ر٩	٤٤ر٣	٥١ر٧	٥١ر٩	٥٠ر١	٤٩ر٤	٤٢ر٧
النقل والمواصلات وقناة السويس	٣٣ر١	١٤ر١	١٢ر٩	١٣ر١	٢٠ر٠	٢٠ر٤	٢٢ر٩	٢١ر٨	٢٦ر٠	٢٦ر٦	١٩ر٨	٣٠ر٣	٢٨ر٣	٢٦ر٩	٢٨ر٩	٣٠ر٠ ـ	٢٧ر٠
التجـــارة والمـــــال	ـ	٧ر٠	٧ر٠	٢ر٠	٢ر٠ ـ	١ر٠ ـ	٢ر٧	٣ر٠ ـ	٨ر٠	٦ر٠	٦ر٠	٢ر١	١ر٩	١ر٨	١ر٧	١ر٨	٦ر٠
مجموع قطاعات التوزيع	٣٣ر١	١٤ر٨	١٣ر٦	١٣ر٣	٢١ر٠	٢١ر٤	٢٥ر٦	٢٤ر٨	٢٧ر٣	٢٧ر٢	٢٩ر٧	٣١ر٠	٣٠ر٢	٢٨ر٧	٣٠ر٦	٣١ر٨	٢٩ر٠ ـ
الاســكـــــان	٨ر٠	١٢ر٦	١١ر٨	١٤ر٣	١٤ر١	١٠ر٤	٧ر٠	٨ر١	١٠ر٦	٨ر٧	٤ر٠	١٣ر٨	٩ر٠	١٠ر٠ ـ	٦ر٣	٧ر١	٨ر٨
المرافـــق العامـــة	٣ر٤	٣ر٣	٢ر٤	١ر٤	١ر٦	٣ر١	٤ر٧	٤ر٧	٣ر٤	٤ر٩	٣ر٠ ـ	٤ر١	٣ر٤	٤ر٧	٥ر١	٦ر٣	١٠ر٧
خدمات اخرى *	٨ر٧	٤ر٦	٣ر٠	٣ر٧	٤ر٠	٥ر١	٤ر٠	٥ر١	٦ر٣	٦ر٣	٥ر٠	٥ر٣	٥ر٢	٥ر٧	٧ر٩	٨ر٧	٨ر٨
مجموع الخدمـــات	٢٣ر٣	٢٠ر٠	١٧ر٧	١٩ر٤	٢٠ر٢	١٨ر٦	١٦ر٧	١٨ر٧	٢٠ر٩	١٩ر٩	١٩ر٤	٢٣ر٢	١٨ر١	٢٠ر٤	١٩ر٣	٢٢ر١	٢٨ر٣
المجمـــوع العـــام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :ـ احتسب هذا الجدول من الجداول السابق (١٥) و ٠

* قدرت الاهمية النسبية لشراء الاراضى بين ٦١/٦٠ ـ ٧٣ بمقدار ٣ر٠ ٨ر١ ٩ر١ ٨ر١ ٥ر٢ ٤ر١ ٧ر١ ٥ر١ ٢ر١ ٥ر١ ١ر١ ٥ر٠ ٪ طى الترتيب ويجب ان تخصم هذه النسبة من نسبه الخدمـــات الاخـــرى ٠

جدول رقم (٣)

متوسط معدل النمو السنوى (٪) للقطاعات بالاسعار الثابتة

القطاعات	٦٦/٦١	٧١/٦٦	٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الزراعة	٣ر٧	١ر٦	٢ر٣	٣ر٠	٠ر٣	٢ر٥	١ر٥	— ٠ر٧	٣ر٠
الصناعة البترول									
والتعدين	٦ر٦	٤ر٧	١ر٦	— ٠ر٤	٣ر٨	١١ر٩	١٤ر٠	١٣ر٧	١٢ر١
الكهرباء	١٤ر٠	١٥ر٣	١٩ر٥	١٧ر٢	٧ر٩	١٥ر٦	٨ر٣	٦ر٤	١٣ر٣
التشييد	١٦ر٦	٣ر٠	٢ر٢	— ٧ر٦	— ٢٥ر٨	٥٤ر٣	١٣ر٥	١٢ر٣	٨ر٠
النقل والمواصلات	١١ر٣	— ٦ر٠	٥ر٩	٧ر٥	١٠ر٢	٢٣ر٩	٦٧ر٥	٨ر٧	٢٠ر٠
التجارة والمال	٢ر٢	٣ر٤	٣٠ر٣	١١ر٠	١١ر٧	١٠ر٣	٤ر١	٩ر١	١٠ر١
الاسكان	٥ر١	٢ر١	٠ر٨	٢ر٤	٢ر٥	٢ر٣	٤ر٦	٢ر٩	٦ر٤
المرافق العامة	٤ر٨	٦ر٤	٥ر٠	١١ر٥	١٣ر٣	٧ر٠	١٥ر٨	٩ر١	٤ر٢
خدمات اخرى	٧ر٦	٥ر٦	٨ر٩	٩ر٤	٤ر٤	٦ر٥	٩ر٢	٩ر١	٥ر٦

المصدر :

World Bank; Egypt, Economic Management in a period of Transition, Op. Cite, P. 402.

ملحوظة :

حسبت المعدلات عن الكميات الخاصة بالستينات على اساس اسعار ١٩٦٥/٦٤ ، والفترة من ١٩٧٢/٧١ — ١٩٧٥ على اساس اسعار سنه ١٩٧٠ ، والثلاث سنوات الاخيرة على أساس اسعار ١٩٧٥ .

أهـــم المراجع والقراءات

(١) : دكتور محمد زكى شافعى : التنمية الاقتصادية ، كتابين ، ١٩٦٥ .

(٢) : وزارة التخطيط : الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجزء الاول (المكونات الرئيسية) مايو ١٩٨٢ .

(٣) : " " : تقارير متابعة الخطة للاعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ .

(٤) : " " : تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٦٩/٧٠ ـ ١٩٧٩ ، اغسطس ١٩٨١ .

(٥) : " " : بعض مذكرات الادارة المركزية للدخول والاسعار والاستهلاك والادارة المركزية للاستثمار .

(٦) : معهد التخطيط القومى : تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهة (٥٩/٦٠ ـ ١٩٧٥ اكتوبر ١٩٧٨ .

(٧) : " " " : الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٦ ، ابريل ١٩٨١ .

(٨) : " " " : حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (١٠) فبراير ١٩٨٠ .

(٩) : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء : نظام الحسابات القومية للامم المتحدة الصادر عام ١٩٦٨ ، فبراير ١٩٧٢ .

(١٠) : " " " " : السكان والتنمية فى مصر سبتمبر ١٩٧٨ .

(١١) : " " " " : المؤشرات الاحصائية لـ ج . م . ع يوليو ١٩٨٠ .

(١٢) : " " " " : الكتاب الاحصائى السنوى ، ١٩٨٢ .

(١٣) : " " " " : الحسابات القومية لجمهورية مصر العربية جداول المدخلات والمخرجات ٧٠/١٩٧١ ١٩٧٢/٧١ : مرجع رقم ٨١/١٢٠٢٣/٧١ ، يونيو ١٩٨١ .

(١٤) : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء : الحسابات القومية لجمهورية مصر العربية مرجع رقم ٧١ ـ ١٢٠٢٢/٧٩ اكتوبر ١٩٧٩ .

(١٥) : البنك الاهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٥ ، العدد الاول ١٩٨٢ .

(١٦) : البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، المجلد ١٧ ، العدد الاول والثانى ، ١٩٧٧ ، والمجلد الحادى والعشرون ، العدد الثانى ١٩٨١ .

(١٧) : جامعة بغداد : ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقطار الخليج العربى ، ورقة مقدمة الى الندوة العربية من اجل تنمية اقتصادية واجتماعية فى الخليج العربى بغداد ١٩٨٠ .

(18) World Bank, Egypt, Economic Management in a period of Transition. A World Bank Country Economic Report(Khalid Ikram, Coordinating Author)1980.

(19) World Bank, World Tables, 1976.

(20) Rosa Luxemburg, The Accumulation of Capital; Routledge and Kegan Paul; Ltd. London.

(21) DRTPC; Working paper No. 6. Input-Output Table; January 1982.

(22) Helmers, F.L.C.H, Project Planning and income distribution; Studies in development and planning; 9, Martinus Nighoff Publishing; 1979.